



مملكة الأردنّ الهاشمية

مجلس النواب

الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة التاسعة

المعقودة يوم السبت ٩ صفر ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٥ آذار ١٩٧٢ م

(الجلد ١٧)

(العدد ٩)

جدول الأعمال

صفحة

٨٩١

(موافقة)

٨٩٩

٨٩٩

٨٩٩

(موافقة)

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - الاجازات والأعتذارات:
 - أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد محمد الله الكليب
 - ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد فوزي جرار

• مناقلة حول مشروع الملكة البرية المصنعة وقرار - انظر المرفق الأخير لهذا العدد

هكذا منه الأصل

صفحة

٣ - تلاوة الاوراق والكتب الواردة :

٨٩٩

أ - البرقية الواردة من سيادة رئيس المجلس الاستشاري الوطني في ابو ظبي .

٩٠٠

ب - كتاب عطوفة رئيس لجنة التوجيه الوطني والسياسة والمعتزين السيد اسماعيل حجازي وسعادة السيد محيي الدين الحسوي (ضمم للجنة معالي

٩٠٠

ج - كتاب معالي وزير الاشغال العامة رقم (٢٥٩٣) جوابا على الاقتراحات التي قدمها النائب السيد جلال مرزوق القلاب .

٩٠٠

د - كتاب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية رقم (١٧٢٠) جوابا على الشكوى رقم (١٩) المقدمة من السيد حسين علي الدلقموني .

٩٠١

هـ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٣٢٢١) جوابا على الشكوى رقم (٢١) المقدمة من الرابطة الاردنية في الخليج العربي .

٩٠١

و - كتاب معالي وزير الاشغال العامة رقم (١١٠٣) جوابا على الشكوى رقم (٢٦) المقدمة من السيد ابراهيم عبدالله الصوالحة .

٩٠١

ز - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٣٣٩٧) جوابا على الشكوى رقم (٢٣) المقدمة من اصحاب مصانع الاحذية البلاستيكية والكثائية والمطاطية .

٩٠٢

ح - كتاب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية رقم (١٩٦٤) جوابا على الشكوى رقم (٦) المقدمة من سامي عويضة ورفقاه .

٩٠٢

(انظر المجلس على بالقرارات وبلغ الشكوى)

صفحة

٩٠٤

ط - كتاب معالي نائب رئيس مجلس الاعيان رقم (٤٠٨) حول القانون المؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٧١ قانون المراعي .

٩٠٧

(موافقة على رفض القانون بماد للاعيان)

ي - كتاب معالي نائب رئيس مجلس الاعيان رقم (٤٠٩) حول مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٧٠ .

٩٠٨

ك - كتاب معالي نائب رئيس مجلس الاعيان رقم (٤١٠) حول مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٠ :

٩١٠

٩١٠

٤ - الاقتراحات

أ - اقتراح برغبة رقم (١٧) مقدم من النائب الشيخ فيصل بن جازي يتضمن طلب فتح شعب بريدية لبعض القرى .

٩١٠

ب - اقتراح برغبة رقم (١٨) مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم يتضمن الطلب من وزارة التربية والتعليم ان تعمل على افتتاح صف ثالث ثانوي ادبي توجيهي في مدرسة الشوك الثانوية .

٩١٠

ج - اقتراح برغبة رقم (١٩) مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم يتضمن الطلب من وزارة التربية والتعليم ان تعمل على افتتاح صف اول ثانوي في مدرسة الشوك للبنات .

٩١١

د - اقتراح برغبة رقم (٢٠) مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم يتضمن الطلب من وزارة الصحة ان تعمل على تزويد قسم الاشعة في مستشفى معان بالاجهزة الحديثة وبالخبراء والفنيين للعمل على هذه الاجهزة .

٩١١

هـ - اقتراح برغبة رقم (٢١) مقدم من سعادة النائب الشيخ سمود القاضي يتضمن طلب رفع متصرفية لواء المرق الى محافظة .

٩١٢

و - اقتراح برغبة رقم (٢٢) مقدم من عطوفة النائب السيد سليمان القضاة يتضمن طلب فتح وتعميد واكمال بعض الطرق في قرى قضاء عجلون .

٩١٣

ز - اقتراح برغبة رقم (٢٣) مقدم من عطوفة النائب السيد سليمان القضاة يتضمن طلب فتح مكاتب وشعب بريدية وهاتفية في بعض قرى قضاء عجلون .

٩١٣

ح - اقتراح برغبة رقم (٢٤) مقدم من عطوفة النائب السيد سليمان القضاة يتضمن طلب ترفع قضاء عجلون الى لواء .

كلمة معالي السيد عاكف الفداي تأييد لمشروع الملكية القروية المتحدة

(قرر المجلس إحالة هذه الاقتراحات الى الحكومة)

تكونا منه الأصل

صفحة

- ٥ - الاسئلة والاجوبة
- ٩١٤ أ - اجاب دولة رئيس الوزراء الالفخم رقم (٢٧٨٠) على السؤال رقم (٢) المقدم من سعادة النائب السيد محمد المنور الحنيد .
- ٩١٦ ٦ - مقررات اللجنة القانونية :
- ٩١٦ أ - استكمال البحث في القرار رقم (١٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٢٣ وملحقه المؤرخ في ١٩٧٢/٣/٤ بشأن القانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون التقاعد المدني .
- ٩١٦ ب - استكمال البحث في الفقرة الخامسة من القرار رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٢٢ المتعلق بالقانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البلديات .
- ٩٣٢ ج - قرار رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٧٢/٣/١٣ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الشركات .
- ٩٣٦ د - قرار رقم (٢٢) المؤرخ في ١٩٧٢/٣/١٣ بشأن القانون المؤقت رقم (٦٤) لسنة ١٩٧١ قانون مؤسسة تسويق المنتوجات الزراعية .
- ٩٣٩ ٧ - مقررات اللجنة الادارية :
- ٩٤٤ أ - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٣/٥ بشأن بعض العرائض والشكاوى .
- ٩٤٤ ٨ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية :
- ٩٤٥ أ - قرار رقم (٣) بشأن ما يلي :
- ٩٤٥ ١ - مشروع الاتفاقية لتنظيم العلاقات القضائية في الامور المدنية والتجارية بين جمهورية تركيا والمملكة الاردنية الهاشمية .
- ٩٤٦ ٢ - مشروع اتفاقية لتبادل المعونة في تسليم المجرمين والمسائل الجزائية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية .
- ٩٤٩ ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- ٩٥٩ (لم يعين)

تشكلت لجنة لمعالجة قرار المجلس حول مشروع المملكة العربية المتحدة.



مجلس الوزراء

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم السبت الواقع في ٧٢/٣/٧٥ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .
وتغيب معشراً السادة : أمين عيج ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم الدويب ، ادوارد خميس ، موسى هابسه ، رمضان حجه ، صديقي الجمهري ، محمد عثمان ابو صبيحه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبيح وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : دولة السيد احمد الوزني .
وزير الانشاء والتعمير : معالي الدكتور صبحي امين عرو .
وزير دولة : معالي السيد اميل الغوري .
وزير الثقافة والاعلام : معالي السيد عدنان ابو عوده .
وزير الداخلية : معالي السيد ابراهيم الحباشنة .
وزير التربية والتعليم والاروقا والشؤون والمؤسسات الاسلامية : معالي الدكتور اسحق الفرحان .
وزير المالية : معالي السيد انيس المعشر .
وزير النقل والسياحة والآثار : معالي السيد غالب بركات .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي السيد علي عناد خريس .
وزير الاشغال العامة : معالي المهندس السيد احمد الشوبكي .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة :

السيد الرئيس

يثل محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

السيد الحسيني نائب القديس

معالي الرئيس ، أرجو السماح لي بالقضاء هذه الكلمة ..

السيد الرئيس

عني الدين بك تفضل .

- ١ -

السيد الحسيني نائب القديس

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، اني اتمنى لكم كل دقة وامعان لقد تدارس بعض الزملاء بكل دقة وامعان صيغة (المملكة العربية المتحدة) التي اعلنها جلالة

الملك الحسين بن طلال المعظم في الخامس عشر من شهر آذار ١٩٧٢ وناقشوا مضامينها ومرتكراتها من جميع نواحيها على ضوء الاوضاع العربية الراهنة في المنطقة ومصلحة قضية فلسطين وشعبها ، وما تتخذه سلطات الاحتلال في الضفة الغربية من تدابير جائرة واجرامات ظلمة ، تخالف كل قانون وعرف دولي ، لغرض احتواء ديارنا ضمن الكيان الدخيل وصهرها في يوتقته والحاقها بحجمه :

وننتيجة لهذه الدراسة والمناقشة خرجنا بالنتائج الآتية :

اولاً : ان صيغة (المملكة العربية المتحدة) اجراء سياسي بارع لتأكيد الحق العربي في فلسطين والضفة الغربية وقطع الطريق عالياً ودولياً على تدابير السلطات الاسرائيلية المخططة بالانتماء للضفة الغربية .

ثانياً : ان صيغة (المملكة العربية المتحدة) من شأنها ان تخرج القضية الفلسطينية من حالة الجمود والاهمال ، وتدفع بها الى الامام والحياة وتحول دون تنفيذ المؤامرات المبيتة لتصفيتها ، وان تنقذ الشعب الفلسطيني من التسخير والاستغلال .

ثالثاً : ان صيغة (المملكة العربية المتحدة) تحتم اواصر الوحدة العمالية بين القطرين والشعبين الشقيقين الفلسطيني والاردني ، وترسيها على قواعد ثابتة مع الديمقراطية الصحيحة ومبدأ تقرير المصير ، بالإضافة الى ان هذه الصيغة تعتبر خطوة جديدة سليمة على درب الوحدة العربية التي تتشدها الامة ، والتي كان ابننا فلسطين والاردن وما زالوا ، في طليعة الباعدين على تحقيقها .

رابعاً : ان صيغة (المملكة العربية المتحدة) تستجيب اهدافنا ومرتكراتها مع جميع المواقف

خامساً : ان صيغة (المملكة العربية المتحدة) تتفق مرتكراتها ومضامينها مع مطالب الامة العربية بشأن فلسطين وكيان شعبها ، وهي تراعي المطالب ووجهات النظر التي ما انفك الفلسطينيون عامة يعبرون عنها في شتى المناسبات وتضع القواعد والاسس لتحقيقها ، فهذه الصيغة : -

١ - تتمسك بمدينة القدس وعروبتها وعمر كرها القومي والروحي فتتص على ان تكون عاصمة قطر فلسطين .

ب - تعترف بحق العرب والفلسطينيين بتحرير سائر الاراضي الفلسطينية المحتلة ، فتؤكد مبدأ انضمام اية ارض فلسطينية يستطاع تحريرها ، وفق رغائب اهلها ، الى قطر فلسطين .

ج - تفسح المجال امام جميع الفلسطينيين ، في مختلف ديار هجرتهم وتشردهم المنجي الى قطر فلسطين والاقامة فيه .

د - تعيد اسم (فلسطين) الى الوجود السياسي ، وتغنيه في المجال الدولي ، وتبرز (الشخصية الفلسطينية) وتضمن كيانها وتطلق الحرية لابناء فلسطين لممارسة الحكم القطري وتضرب جميع شؤونهم وامورهم الداخلية على طريق مجلس شعب يتنخبونه ويحكمهم وحكام عام من ابناءهم .

تكونا من الاصل

٥ - تعتبر الفلسطينيين والأردنيين شعباً واحداً يقطن بعضه الأردن وبعضه الآخر قطر فلسطين ، ولا تميز بين الفعيلين الشقيقين في الحقوق والمصالح والواجبات وخدمة العلم والحكم المركزي ، وتحترم جميع الحقوق المكتسبة للفلسطينيين في الأردن وللأردنيين في قطر فلسطين .

لأجل هذا واعتبارات أخرى عديدة يضيق المجال عن شرحها وتفصيلها اقترح على المجلس الكريم تبني النقاط الآتية وإعلانها في الأردن والعالم العربي والعالم :

١ - الشكر الأكيد والتقدير البالغ لواقع هذه الصيغة وصاحبها جلالة الملك المظلم .

٢ - الترحيب بهذه الصيغة وتأييدها تأييداً مطلقاً .

٣ - استنكار الحملات التي تشن ظلاماً وعدواناً على هذه الصيغة والدعايات المغرضة التي تروج ضدها .

٤ - الاحتجاج الشديد على التدخل في شؤون الأردن الداخلية ، حيث ان هذه الصيغة تنطوي على تنظيم داخلي واجراء اداري تتخذه الدولة ضمن اراضيها وبموجب سيادتها وحقوقها .

٥ - الاعلان بأن الجهة الوحيدة التي لها الحق الشرعي في تمثيل شعبنا الأردني ، لا سيما مواطني الأردن الذين هم من اصل فلسطيني ، والذين يشكلون الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني ، هي الدولة الاردنية التي يمثلون فيها وزراء واعياناً ولواياً وجنوداً وضباطاً وموظفين ، ويشاركون في نظامها وجميع اجهزتها للحكم والادارة فيها . كما اقترح معالي الزميلان اله يكون التصويت على هذا الاقتراح شخصياً وعلنياً لأنني اعتقد ان هذا الموضوع الذي يبحث في هذا الاقتراح من اهم المواضيع الحياتية التي تؤثر على كل انسان .

السيد الرئيس

اميل بك تفضل .

- ٢ -

السيد الغوري نائب القدس

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان تشرفني باشغال منصب وزير في الحكومة المؤقتة ، لا يحول ، كما تعلمون ، دون ممارستي لحقي ككاتب ، ولهذا فاني اتحدث اليكم كواحد منكم ، نائباً للقدس ، وان اشترك معكم في مناقشة موضوع صيغة المملكة العربية المتحدة .

وأرجو ، قبل ان ابدي رأي بشأن هذه الصيغة ان اؤكد لكم ، باننا قوم عرفنا ، يشهد الله بالصلاة والعناد في التمسك بمبادئنا واهدائنا ، وبالحرص على سلامة قضيتنا ، وبالوفاء لعهودنا . لا مكان في نفوسنا للتردد والتخاذل ، ولا مجال في قلوبنا للتنازل فاذا التزمنا خطة فمن صدق ويقين ، واذا اتخذنا موقفاً فمن اثره واخلاص ، واذا انتمينا الى مسيرة او جانب ، فمن ايمان وقناعة ، فلا تخرج حسن انتمائنا للخروج خطر البلية . ولا نبرأ منه . فالتبرؤ نكت للعهد ، ومن لا يقني لقلبه لا يستطيع ان يفي لحيده .

فانطلاقاً من هذه القواعد والامس التي مازلنا نتمسك بها ، واستناداً الى حرصنا على منة هذا البلد العزيز ، ووجدته ، ودوره العظيم في المسيرة العربية ، وعلا بواجبنا نحو صيانة سلامة قضية فلسطين ورغائب ابنائها . بل نحو غير العرب اجمعين فاني اعلن في هذا المجلس الكريم ، الذي يمثل شعب المملكة بغير تمييز حيث بصيغة المملكة العربية المتحدة واؤكد تأييدنا المطلق لها

معادين الله وقائداً الحسين ، على السير قدماً لبلوغ اهدافها ، تحت لوائه . وموقفنا هذا نابع عن يقين ، ورأينا ناجم عن ايمان .

واعرب لمجلسكم الكريم ، عن قناعتنا التامة بان هذه الصيغة هي خير خطوة على درب المصلحة العربية والفلسطينية تتخذ في هذه الظروف العصيبة التي يجتازها امتنا والانوار الخطيرة التي تمر بها ديارنا المحتلة ، والاضاع الخفية التي يعانيها اهلتنا .

ونرى في هذه الصيغة ، على ضوء واقع الالة العربية ودولها ، اصدق خطة لتأمين المصلحة القومية . واحباط المؤامرات ضد هذا البلد الصامد . وضد كيانه ووجدته ونظامه فضلا عن ان هذه الصيغة معزلة خير لتقويض المخططات التي ترسم لتصفية قضية فلسطين والتصفية على آثار شعبها .

واننا نعتقد اعتقاداً جازماً ، بان هذه الصيغة ، واهدافها لا تفرأ الا بقره العرب عامة والفلسطينيون خاصة . وهي لا تؤثر على هدفنا الاول الرسمى ، الذي نتمسك به بكل اصرار وتصميم في وجوب تحرير فلسطين ان عاجلاً او آجلاً ورفض الاعتراف بالأمر الواقع ولا نترك علينا هذا الهدف ، ولا حتى امتنا وشعبنا في استعادة الاراضي الفلسطينية المحتلة ، كما انها لا تعيق ولا تمنع العمل الجزئي في الحال . والاستقبال لنبل امانتنا .

ان هذا الصيغة مطروحة امام ابناء الشعب ، على مختلف مستوياتهم . ولكل فرد منهم الحق المطلق والحرية الكاملة في تحديد موقفه من هذه الصيغة ، قبولاً او معارضة ، ولا تقبل بان يقع اي اعتداء على هذا الحق وعلى هذه الحرية .

وبعد فان خطورة الاوضاع الراهنة ، وبعد مدي هذه الصيغة واهميتها ، تمنح المصارحة الحقيقية والمكاشفة الواقعية . فالامر لا يتحمل تردداً ومواربة ، ولا

يقبل تلكوا او مراوغة ، ولا يسمح بالتلون والتقلب فالذي يؤمن بشيء ويقنع بسلامته يجب ان يعلن رأيه بصدق وجرأة ، والذي يعتقد العكس يتحتم عليه تحديد موقفه بصراحة وشجاعة . ونحن نكره ان يكون بين قومتنا من ينطق عليه قوله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :

«واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلو الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون . الله يستهزي بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون » .

معالي الرئيس حضرات الاخوان

وانتهت هذه الكلمة باعلان تأييدي لكلمة الزميل محي الدين الحسيني وبيانه . وانني على اقتراحه وارجو ان يكون التصويت عليه . على الشكل الذي اقترحه والسلام عليكم

السيد الرئيس

تفضل محمد الكيلاني تفضل

- ٣ -

السيد الكيلاني نائب جين

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان

بسم الله الرحمن الرحيم ، التحيات المباركات والصلوات والطيبات لله ، السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله ، اللهم صلي على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين الك حميد مجيد . ان ٦٠٠ مليون مسلم واكثر في العالم لا يتم صلاة احد منهم الا افاضلي على محمد

مجلس النواب

وعلى آل محمد، وعندما تقول آل محمد أول ما يظهر لنا في الصورة الحسين وبيت الحسين فلو تمسك المسلمون بدينهم تمسكاً صحيحاً لعرض التواجد على جبل هذا البيت وعملوا بقول الله تعالى «قل لا أسألكم عليه اجراً إلا المودة في القربى» وبقول الرسول «أوصيكم بأل بيتي آل بيتي» ولو وقف العرب موثقاً صحيحاً من هذا البيت لعلموا أن هذا البيت وقف أربعة عشر قرناً وهو يحمل الراية العربية بكافح ويناضل في سبيل العروبة والاسلام فضحوا بالعروش وبالأفئس ووالله لو لا الذي قد شيدوه لم لا يتواحد يوماً على حجر. ماذا عمل العرب غير الماشحين للقضية العربية عامة وللفلسطين خاصة لا يريد أن استعرض دولة أو شققة شقيقة وكلهم يعلم الحوادث التي ألمت بفلسطين منذ زمن بعيد حتى اليوم، فالحسين بن علي طيب الله رآه ضحى بعرشه وبروجه في سبيل فلسطين ومن بعده عبدالله توفى في سبيل فلسطين وقتل والحسين ما دأب يناضل ويكافح من أجل فلسطين وكم عمل ورعى بعرض الحائط بالتهديدات وغيرها بالوعود والتهديدات في سبيل قضية فلسطين فهذا البيت ولا يريد أن أطبل في التحدث عن ماضي هذا البيت فليس يصح في الأذهان شيئاً

فشيء إذا احتاج النهار إلى دليل فالرحمة القائمة بين الضفتين هي وحدة خطها الله في سجل القضاء ليست من غطوطات البشر هذه وحدة الدم، وحدة العرض وحدة الجغرافيا، فلنستعرض الماضي القريب جداً وماذا عمل أبناء الأردن في سبيل فلسطين قبل أن يكون هناك وحدة مكتوبة على الورق في سنة ١٩٤٨ لا ينكر أحد موافقت أبناء الأردن وبطولاتهم وكيف اختلط الدم الأردني بالدم الفلسطيني في سبيل اللود عن فلسطين ما كان هناك وحدة حتى نقول إن الأردنيين مجبورون بحكم الوحدة للدفاع عن فلسطين لم يكن هناك وحدة فهذه مدارك باب الواد والكل يعلمها، هذا ابن جازي

وهذا ابن فايز وهذا ابن مجالي وهذا ابن السلط وكثيرون ضحوا بارواحهم في سبيل الدفاع ووقعوا في معركة القسطل عند اقتحام عبد القادر الحسيني واختلط دم عبد القادر الحسيني بدم ابن جازي وابن فايز وابن الكرك وابن السلط هذا لا ينكره أحد وعند الملمات وعند الشدائد كل يقول أنا ابن فلسطين وأنا الذي انطق باسم أهالي فلسطين وأنا الذي أحرر فلسطين وكل يدعي وحلم بليلي ماذا عملت الجزائر بدون مؤاخذه تجاه فلسطين ماذا عملت غير هالفلسطين ابن كانوا وأي كان سواهم يوم كنا نخوض بحر الدماء

كم شهيد على ريسا القدس منا

البس المسوت حلة الكبرياء

ذاك باب الواد أسألوه يهبكم

عن نشامي الأردن يسوم اللقاء

خطوة الحسين المباركة وهي ليست أولى خطواته الطبية النبيلة أقسم أن لو اتت من غيره ليقال عنها أنها وحى يوحى وإن الذي جاء بها نبي مرسل ولكن قاتل الله الغاية وعين الرضي عن كل عين كيلة ولكن عين السوء تبدي المساواة فالقضية ليست قضية وطن ووطنية، القضية قضية أشخاص، عداء اخواننا ساهمهم الله لست أدري ماذا يريدون منا لست أدري ما سر هذا العداء، هل قعدنا واقعدموا في مجالاً هل بخلنا بالبدل أو العطاء. كم بلدنا كم وقفنا بجيتب كل شقيق في مجال الشدة لا في الرخاء.

وبلدنا النفيس والنفيس طوعاً

فجزا الاخوان في الجزائر

لا أريد أن أطبل الكلام في شيء أنا مثني بعداده كما أشير إلى الشمس وهي في رابعة النهار ويقول أهالي الشمس اختصر كلامي مثنياً علي بيان الرميل الكريم السيد محي الدين الحسيني وما جاء به معالي الأخ الكريم

اميل بك الغوري واثناؤ بجلالة الملك بالاجماع ومن قلوب ملؤها الايمان بخطواته النبيلة وبغاياته الشريفة وباهدائه السامية في سبيل هذه الامة وبعد ان بلوناهم عشرين سنة ونيف والله لم رأينا فيه كما قال الاعرابي لعمر لو رأينا فيه اعوجاج لقومناه ولكن لا سمح الله والله في خلال هذه العشرين عاماً التي خبرناه فيها ما رأناه وما علمنا وما لمسنا الا الاخلاص لقضية فلسطين والقضايا الوطنية عامة وسيثبت التاريخ هذا ابوا او ارادوا واختتم كلمتي بتأييد البيان المذكور وشاكراً باسمي وباسم زميلي فوزي بك جرار ممثل لواء جنين شاكراً لجلالة سيدنا والحكومة الرشيدة هذه الالفه الملكية وهذا الجهد الطيب في سبيل قضيتنا ولقهم الله جميعاً لما فيه الخير والاسلام.

السيد الرئيس

دولة الرئيس تفضل :

- ع -

دولة رئيس الوزراء

ان من تأكيد المؤكد ما استمع اليه اخواني اعضاء المجلس في لقاءاتهم المتعددة وحول المشروع القومي الذي قدمه الحسين لشعبه ولأمرته ولأمتنا ان مشروع المملكة العربية المتحدة جاء ليقوي الوحدة ولايرسخها وليزيد من لجمتها منعة وقوة جاء ليحفظ

الحق العربي في فلسطين ومن هنا كانت الضجة العالمية والصدى الدولي والقبول الذي عم ابناء الاسرة الاردنية بضعفها، انه جاء بعد هذا الركود الطويل وبعد ان ضاعت القضية في متاهات الدنيا جاء ليحمل كل مواطن اردني وفلسطيني وعربي ليحملة مسؤولية ويضعه امام واجب مقدس هو واجب العمل وواجب التضحية وواجب قول الحق وواجب الحرص على المستقبل وواجب وضع حد للضياع وهي فوق ذلك هذه الخطة وهذا المشروع القومي تنظيم داخلي، تنظيم ديمقراطي، تنظيم لواجه به الضياع والشتات على اسس واضحة ورؤية سليمة للمستقبل فهو صوت حق دائماً ابداً يوقظ كل مواطن يسأله ماذا يعمل وماذا يقدم وما هي تضحيته تجاه استعادة حقوقنا في فلسطين كاملة غير منقوصة الاردن لم يتخلف يوماً ما عن ان يسهم واكاد أقول وأنا اعني ما أقول انه كان سبباً في الاسهام بأي جهد عربي مشترك بناءً على هناك خطة الا وكان الأردن الأول في تنبئها وفي تنفيذها وفي تحمل مسؤوليته تجاهها، واعتقد ان هذا المشروع وان هذه الخطة القومية من حيث وضوحها ومن حيث كمالها ومن حيث ابعادها هي طريق واضح ورؤية سليمة للمستقبل، وان الحق يجب ان يراه كل ذي عينين وانني بكل اخلاص اعتقد واؤمن بان هذا المجلس الذي يمثل الاسرة الاردنية بضعفها هو خير من يعبر عنه ومن يبحث فيه ومن يعطي رأيه للناس وللناس في كل مكان واشكركم.

مكتبة مجلس النواب

السيد الرئيس

محمد بك الخشمان تفضل .

- ٥ -

السيد الخشمان نائب السلط

لا شك ان البيان الذي اوردته السيد محي الدين بيان مهم والكلمات التي تليت من قبل معالي السيد اميل الغوري وابو عدنان لما وقع كبير في نفوسنا واطهروا الصورة الواضحة كل واحد بتأييدنا للمشروع لكن الشيء الذي اقواه انه ارجو من رئيس المجلس ان يشكل لجنة حتى تضع صيغة القرار التاريخي رداً حول ما قيل حول هذا المشروع وتأيني اليه وهذا كل ما اقول .

السيد الرئيس

السيد عاطي ابو العز .

- ٦ -

السيد ابو العز نائب العتبة

هذا تاريخ يسجل كل شيء ، انا اتيت لهذا المجلس لاقول للحسين اتينا لنقول للحسين لا نقوله كما قال اصحاب موسى لقومه اذهب وقاتل انت وربك انا هنا قاعدون بل نقول للحسين العظيم كما قال اصحاب محمد احمد اننا سقاتل معك لو خضعت بنا هذا البلد لخضناه معك .

السيد الرئيس

تشكل اللجنة تؤلف من ، الشيخ عبد الباقي جمو ، السيد اميل الغوري ، غي الدين الحسيني

السيد الفلح نائب عمان

هذا الاستفتاء يشابه تعديلات الدستور ويحكم الدستور يجب ان يتأدى بالاجراء .

السيد الامين العام

الشيخ فيصل الجازي (موافق) :

السيد الامين العام

محمد الحاج عباد الله (موافق) :

السيد الامين العام

الشيخ عبد الباقي جمو (موافق) :

السيد الامين العام

الشيخ جلال مرزوق (موافق) .

السيد الامين العام

الحاج عاطي ابو العز (موافق) :

السيد الامين العام

يعقوب بك معمر (موافق) :

السيد الامين العام

حنا بنوره (موافق) :

السيد الامين العام

محمد بك خشمان (موافق) :

السيد الامين العام

عبد الكريم ابو بكر (موافق) .

السيد الامين العام

عمران المدايلة (موافق) ؟

السيد الامين العام

فرح ابو نجار (موافق) .

السيد الامين العام

فضيل بك الدلقموني (موافق) :



دولة رئيس الوزراء الاستاذ احمد اللوزي
يرد على كلمات النواب المحترمين

مكتبة
مكتبة
مكتبة

(أ)

السيد الأمين العام

سعادة رئيس مجلس النواب الاردني - عمان
لقد تلوت بريقكم المؤرخة ١٩٧٢/٢/٢٦ على
المجلس الاستشاري الوطني بجلسته المنعقدة يوم
١٩٧٢/٣/٥ وان المجلس الاستشاري الوطني في ابو
ظبي ليشترك المجلس المؤقت الرأي واستنكر كل
الاستنكار هذه الانتخابات ولا يقر شرعيتها او الصفة
التمثيلية لها .

سلطان بن سرور الظاهري
رئيس المجلس الاستشاري الوطني
(أخذ المجلس علماً بمضمونها)

(ب)

السيد الأمين العام

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
محبة وبعد
ارجو التلطف بضم التاليفين المحترمين التاليفين
الى عضوية لجنة الاعلام والثقافة والسياحة والآثار
حيث ان الاعضاء السابقين في الضفة الغربية وأشكر كم
سلفاً .

١٩٧٢/٣/١٢

معالي النائب اسماعيل حمجازي
سعادة النائب محي الدين الحسيني
رئيس لجنة الاعلام والسياحة
فرح ابو جابر

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على ضمها للجنة ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

السيد الأمين العام

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٢٧/٣/نواب
٨٥٦/٧ تاريخ ١٩٧٢/١/١٨ ولى مرفقاته
الاقتراحات برغبة رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٥) المقدمة
من النائب السيد جلال مرزوق بشأن تعييد عدد من
الطرق القروية .

ارجو التكرم بالعلم بأن هذه الوزارة ستعمل
على تنفيذ الطرق القروية التي تقرها اللجنة الاستشارية
في المحافظة على ضوء المخصصات المتوفرة لتحل
بعين الاعتبار الطرق الواردة في اقتراحات النائب
المحترم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام :

وزير الاشغال العامة
المهندس احمد الشويكي

السيد للقلب نائب جرش

شكراً على جواب معالي الوزير ، لكنني غير
قانع بالجواب فأرجو ان يكون اعضاء مجلس النواب
في اللجنة الاستشارية التي اشار اليها معالي الوزير او
عندهم علم عن التنسيب حيث ان ما يطلبه النائب
يكون في الدرجة الثانية وما يوصي به الحاكم الاداري
في الدرجة الاولى من التنفيذ علماً بأن النائب لا يقل
معرفة وحساساً عن الحاكم الاداري خاصة بالنسبة
لمنطقته ومعرفته بها ويعيش واقعتها ، أرجو ان كور
بازوم الاخذ برأي عضو المجلس فيما يتعلق بمنطقته
وشكراً .

(د)

السيد الأمين العام

الرقم ١٧٢٠/٢٠/٦/١

التاريخ ١٩٧٢/٣/١٣

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٣/٢٠/١٦/٢٩٨
تاريخ ١٩٧٢/٣/٢ بموضوع شكوى السيد حسين
علي الدقموني .

ارجو التلطف بالعلم بأنه قد تم الكتابة بهذا
الموضوع الى دولة رئيس الوزراء الافخم بموجب كتابي
رقم ١٠٦٣/٢٠/٦/١ تاريخ ١٩٧٢/٢/١٧ والمتضمن
جواب رئيس لجنة بلدية اريد حول الموضوع الذي
يلذكر فيه ان عجز موازنة البلد قد اضطره لضبط
الثقات لتلافي هذا العجز ونتيجة لذلك فقد تم
الاستغناء عن بعض الاشخاص لعدم الحاجة اليهم
دون ان يتم تعيين اي شخص جديد بدلا ممن استغني
عن خدماتهم .

واقبلوا الاحترام

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الدكتور يعقوب ابو غوش

(هـ)

السيد الأمين العام

الرقم ٣٣٢١/٢/١٠

التاريخ ١٩٧٢/٣/١٤

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣/٢٠/١٦/٢٩٩ تاريخ
١٩٧٢/٣/٢ بموضوع طلب الرابطة الاردنية في
الخليج العربي ايفاد بعثة لتجديد جوازات سفر
الاردنيين هناك .

ارجو ان اعلم عطوفتكم بان التعليمات الصادرة
عن هذه الوزارة اشتملت على ضرورة تقديم طلبات
تجديد جوازات السفر قبل مرور شهرين من تاريخ
انتهاء العمل فيها مما لا يعرقل بأي شكل من الاشكال
سير معادلات التجديد اذا ما قدمت من اصحابها في
الوقت المناسب ، الامر الذي يحقق الغاية التي تهدف
اليها الرابطة في طلبها ويجعلنا نرى امر ايفاد بعثة لهذه
الغاية غير ضروري .

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الداخلية
ابراهيم الحياشنة

(أخذ المجلس علماً بالجواب وسيبلغ المشتكي)

(و)

السيد الأمين العام

الرقم ١١٠٣/٧٢٢/٩

التاريخ ١٩٧٢/٣/١٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٣/٢٠/١٦/٢٩٢ تاريخ
١٩٧٢/٣/٢ بشأن الشكوى المقدمة من السيد ابراهيم
عبدالله الصوالحة .

ارجو ان ابين لمعاليكم بان هذه الوزارة تقوم
بتشغيل رؤساء الورش ضمن الامكانيات ونحسب
توفر العمل في المشاريع وعلى فترات متقطعة حيث
يتسهي عملهم بانتهاء المشروع الذي يعملون عليه ، وبما
ان المستدعي ابراهيم عبدالله الصوالحة يعمل بمهنة
رئيس ورشة فانه يجري تشغيله وفقاً لما جاء في اخلاء
وذلك اسوة بغيره من رؤساء الورش الذين يتوقف
عملهم عند انتهاء المشروع ثم يعاد تشغيلهم حين توفر

مكتبة

مشاريع جديدة ويجري هذا الترتيب دورياً بينهم
بالنظر لكثرة عددهم وحتى يستفيد أكبر عدد منهم
خلال السنة المالية الواحدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاشغال العامة
المهندس احمد الشويكي

(اخذ المجلس علماً بالجواب وسيلج المشتكى)

(ز)

السيد الامين العام

الرقم ٣٣٩٧/١٥/١٣

التاريخ ١٩٧٢/٣/١٥

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب دولة رئيس الوزراء
رقم ٣٢٩٣/٦/٩/٢٧ تاريخ ٧٢/٣/١١ المرجع الي
ونسخة منه اليكم بموضوع الشكوى المقدمة اليكم من
اصحاب مصانع الاحذية البلاستيكية والكثانية
والمطاطية .

ارجو ان اعلمكم بأن الشكوى قد عولجت
وسمح لاصحاب المصانع بتوزيع منتجاتها على عملائهم
من تجار التجزئة في مختلف انحاء المملكة .

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الداخلية

ابراهيم الحماشنة

(اخذ المجلس علماً بالجواب وسيلج المشتكى)

(ح)

السيد الامين العام

الرقم ١٩٦٤/١٣/٧/١

التاريخ ١٩٧٢/٣/٢١

عطوفة رئيس مجلس النواب

الاشارة : كتابكم رقم ٣٠٩/٦/٢٠/٣ تاريخ
١٩٧٢/٣/٢١ ومرفقه قرار اللجنة الادارية رقم (١)
المؤرخ في ١٩٧١/١٢/٣٠ المتضمن احالة الشكوى
رقم (٦) الى الحكومة ، وهي الشكوى المقدمة من
السيد سامي عويضة ورفقاه والمتعلقة بموضوع
الاستغناء عن خدماتهم .

ارجو العلم بأن هذه الوزارة لا تزال تقوم
بصرف رواتب موظفي بلدية اريحا النازحين للضمة
الشرقية بسبب الاحتلال من حساب امانات البلدية
التي يتمتعون اليها لدى صندوق قروض البلديات حسب
الاصول . وذلك بالرغم مما جاء في كتاب بلدية اريحا
الذي يتضمن قرار الاستغناء عن خدمات المذكورين؛

واقبلوا الاحترام

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الدكتور يعقوب ابو غوش
(اخذ المجلس علماً بالجواب وسيلج المشتكى)

السيد الرئيس

عاكف بك في اقتراح تأييد لجلالة الملك .

السيد الفايز نائب بدو الوسط

المشروع الذي طرحه سيدنا مافي شك كما تفضل
جلالة الملك ترتيب داخلي بالنسبة الى الضيفين اما في
بعض النقاط مشروع سيدنا اساساً لما طرحه قال هذا
ما بعد التحرير نحن موافقين عليه ، في ناحية مهمة
بالموضوع الشيء الذي اثاره الاخ محي الدين في بعض



مكتبة
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢

النقاط خارجة عن مشروع جلالة الملك اما فيما يتعلق
بالمشروع الذي طرحه جلالة الملك الاتحاد بين الضفتين
نحن نقره بالاجماع وندعمه بكل قوانا .

(ط)

السيد الأمين العام

الرقم ٤٠٨/٢٩٨/٢

التاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتابكم رقم ٢٣٥/٢٩٨/٢ المؤرخ
في ١٩٧٢/٣/٢٥ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الخامسة من الدورة
العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ رفض
القانون المؤقت رقم ٧٠ لسنة ٩٧١ قانون المراعي ،
بسبب ان الغاية المقصودة من وضع هذا القانون متوفرة
في قانون ادارة املاك الدولة رقم (٩) لسنة ١٩٦٨
وغيره من القوانين المعمول بها .

قانون مؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٧١

قانون المراعي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون المراعي لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكتليات والمبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	وزارة الزراعة
الوزير	وزير الزراعة
المدير	مدير مديرية المراعي في الوزارة
المراعي	كما حددت باللوائح الاحمر والاصفر من الخارطة

المواشي الضان والماعز والخليل والبقر والجمال والجاموس والبقال والحمير والخنازير
وصغارها .

لباتات المراعي كما وردت في المادة الرابعة من هذا القانون :

النباتات العلفية كما وردت في المادة الخامسة من هذا القانون .

اراضي كما عرفت بقانون ادارة املاك الدولة رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ او اي تشريع يحل
محله .

الخارطة فهرس القري مقياس (١:٢٥٠,٠٠٠) المحفوظة في مديرية المراعي .

المادة ٣ - تعتبر مراعي جميع اراضي الدولة المسجلة مراعي واية اراضي للدولة كما ورد تعريفها في قانون
ادارة املاك الدولة التي يقل المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها عن (٧٥٠) ملمتر كما هو محدد
باللوائح الاحمر والاصفر على الخارطة .

المادة ٤ - يستثنى من احكام المادة السابقة الاراضي التالية :-

أ - الاراضي المستغلة بالري المستديم

ب - الاراضي المستغلة للمنازل العامة .

ج - مناطق البلديات والمجالس القروية ومناطق التنظيم :

د - المشاريع الزراعية والسكنية المقررة عند نفاذ هذا القانون :

هـ - الاراضي المخصصة للوزارات ودوائر الدولة ومؤسساتها .

و - الاراضي التي يقرر مجلس الوزراء استثناءها من احكام هذا القانون :

المادة ٥ - يناط بالوزارة المهام التالية :

أ - تحسين وتطوير المراعي والحفاظ عليها .

ب - تنظيم دورات الرعي وتحديد فتراته لكل منطقة جغرافية .

ج - تحديد انواع الماشية واعدادها المسموح باذاعتها للرعي من كل منطقة

د - العمل على زيادة انتاج اراضي المراعي لنباتات الرعي والنباتات العلفية واجراء التجارب

والابحاث المتعلقة بذلك .

هـ - استغلال المياه السطحية وانشاء وتشغيل وإدارة مشاريع السدود الصغيرة ومنشآت لشرب المياه

لاغراض زراعة النباتات العلفية .

و - حفر الآبار وتجهيزها بمعدات الضخ والبناء البرك لاغراض توفير مياه الشرب للمواشي :

ز - المحافظة على البيئة وعناصرها الطبيعية في المراعي بما في ذلك تربتها ونباتاتها البرية والمزروعة

وحمايتها من التلوث والتشويه والتجريب والابادة وسوء الاستعمال .

المادة ٦ - جميع انواع النباتات التي تنمو في اراضي المراعي بما في ذلك الحقل والاشجار والشجيرات
والاشجار سواء انتابت بها الماشية ام لا وتعتبر نباتات مراعي .

مكتبة مجلس النواب

المادة ٧ - النباتات التي تزرع بقصد استعمالها حلقاً للمواشي قبل أو بعد تصنيفها بما في ذلك الشعير والقصب والذرة والبرسيم تعتبر نباتات حلقية باستثناء القمح والخضروات والنباتات والمحاصيل التي يصدر الوزير بتسليم من المدير قراراً بأنها نباتات (غير حلقية).

المادة ٨ - بالرغم مما ورد في المادة السابقة :
لوزير أن يصدر أمراً ينشر في الجريدة الرسمية يحدد فيه أنواع النباتات غير الحلقية.

المادة ٩ - يجوز تأجير أو تفويض أراضي المراعي التي يتراوح المعدل السنوي لسقوط الأمطار عليها من ١٠٠-٢٥٠ ملمتراً المشار إليها باللون الأحمر على الخارطة لغرض استغلالها كراعي في انتاج الاعلاف بقرار من مجلس الوزراء (تسليم من الوزير بعد الاستئناس برأي وزير المالية/الأراضي) الذي يحدد مساحتها وإبعادها بما يتلائم وطبيعة المنطقة للتوزيع الجغرافية والمناخية وغير ذلك من الأمور الفنية :

المادة ١٠ - اعتباراً من نفاذ هذا القانون :

لا يجوز تفويض أراضي المراعي (التي حددت على الخارطة باللون الأصفر) التي يقل المعدل السنوي لسقوط الأمطار عليها عن ١٠٠ ملمتر ولا يجوز تأجيرها لفترة تزيد من عام واحد لأغراض الزراعة أو الرعي.

المادة ١١ - يجوز تأجير أو تفويض أراضي المراعي (لغايات الاستغلال الزراعي) إذا توفر لها الري المستديم شريطة أن لا تزيد مساحتها على خمسة أضعاف كمية الامتار المكعبة من مياه الري المتوفرة وأن لا تزيد المساحة المقوضه للعائلة الواحدة على خمسمائة دونم.

المادة ١٢ - اعتباراً من نفاذ هذا القانون :

لا يسمح الإدعاء بأي حق أو مكتسب وضع يد على أية قطعة من أراضي المراعي التي يقل معدل سقوط الأمطار عليها عن مائة ملمتر إلا أنه يجوز طلب بتفويضها إذا توفر لها الري المستديم.

المادة ١٣ - يحدد الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية المراعي المخطورة الرعي فيها والأجري المباجة وفق خطة زمنية تهدف إلى تنمية المراعي بما يكفل توفر الرعي لاطول مدة على مدار السنة :

المادة ١٤ - أ - الوزير يحدد بدل إيجار المراعي وفرض رسوم تعاد على بعض أصناف الماشية وجبايتها وفرض أية رسوم أخرى تتعلق بالرعي والماشية.

ب - ترصد في الموازنة العامة مخصصات كالية من خصبة أثمان المراعي وبدلات إيجارها أو أثمان منتجاتها ورسوم تعاد للمواشي لغايات تطوير المراعي بما في ذلك الاجراءات الوقائية لحفظ التربة والمياه بالتعاون مع الجهات المختصة.

المادة ١٥ - يعاقب بالحبس حتى ستة اشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً أو بكليتا العقوبتين بالإضافة للآثار المدنية المدلية على المخالفات التالية ما لم يرد في القوانين الأخرى نص على عقوبة أشد :

أ - التعدي على المراعي بفتحها أو زراعتها أو حفر أبار فيها أو إقامة ابنية أو منشآت عليها :

ب - فتح المقالع واستخراج مواد البناء بدون ترخيص .

ج - إزالة أو قطع أو خلع أو حرق نباتات المراعي :

د - الاعتداء على المنشآت القائمة على أراضي المراعي التابعة لها .

هـ - خالف أي حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه :

المادة ١٦ - تنظر المحاكم المختصة في دعاوى المراعي إذا كان القاعل معلوماً : أما إذا كان مجهولاً ، يعتبر اقرب المجاورين مسؤولين ويقضي على البالغين بغرامة وفقاً لقانون صيانة المزروعات والغراس رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢ أو أي تشريع آخر يعدله أو يحل محله .

المادة ١٧ - اهالي القرى المجاورة وقاطني الخيام ويوت الشعر فيها ملزمون باطفاء الحريق الذي ينتشر في المراعي

المادة ١٨ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٩ - يلغى هذا القانون أي تشريع آخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

(ي)

السيد الامين العام :

الرقم ٤٠٩/١/١٣٨/٢

التاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالإشارة الى كتاب معاليكم رقم ٥٣٧/١/١٣٨/٢

المؤرخ في ١٩٧١/٤/٧ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الخاصة من

الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥

رفض مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٧٠

بسبب ان ما ورد فيه من مواد قد ادخلت في صلب

القانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ ، والذي وافق

مجلسكم الموقر عليه في جلسة سابقة .

اعيد لمعاليكم نسخ مشروع هذا القانون ، رجاء التكرم بعرض ذلك على مجلس النواب الموقر حتى اذا ما رفضه تكرمتم معاليكم باعلاني لاجراء المقتضى الدستوري (واقبلوا فائق الاحترام)

نائب رئيس مجلس الاعيان
غيدالرحمن خليفه

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما جاء بكتاب معالي

نائب رئيس مجلس الاعيان المتضمن رفض مشروع

القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٧٠ .

الجميع : موافقون .

(ولما على نص القانون كما رفضه المجلس

وبالصيغة التي سبعاها بها الى مجلس الاعيان مرفوضاً)

مجلس النواب

مشروع
قانون رقم () لسنة ١٩٧٠
القانون المعدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات ، كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤٣) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ باضافة الفقرة التالية اليها :

٨ - لا يسمح الادعاء باجور ساعات عمل اضافية الا اذا كان العمل الاضافي قد جرى التكليف به خطيا من قبل صاحب العمل او من ينيبه وتم وفقا لاحكام هذه المادة باستثناء الحالات الطارئة كالحريق والكوارث فيجوز التكليف به شغافا .

المادة ٣ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصيل رقم ١١٥ مكررة .

١١٥ مكررة - لا تسمع اية دعوى للمطالبة بآية حقوق ناشئة عن العمل بعد ان تكون قد مرت سنة كاملة على لشوء الحق .

السيد الابن العام :
الرقم ٤١٠/١٠١/٢
التاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٠٣٦/١٠١/٢ تاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٩ .
قرر مجلس الاعيان في جلسته الخامسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ رفض مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ٩٧٠ بسبب ان مشروع هذا القانون قد ادمج مع مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ٩٧١ . وان جميع مواد احكامه قد ادخلت في صلبه ، والذي والى مجلسكم الموقر عليه في جلسة سابقة .

اعيد لمعاليكم نسخ مشروع هذا القانون ، رجاء التكرم بعرض ذلك على مجلس النواب الموقر حتى اذا ما رفضه تكرمتم معاليكم باعلامي لاجراء المقتضى الدستوري .

(واقبلوا فائق الاحترام)

نائب رئيس مجلس الاعيان
عبد الرحمن خليفه
السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما جاء بكتاب نائب رئيس مجلس الاعيان المتضمن رفض مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٠ .

الجميع : موافقون .
(وفيما يسلي نص القانون كما رفضه المجلس والصبية التي سبغها الى مجلس الاعيان لمقرضا)

الاسباب الموجبة

- ١ - توسيع مدى مراقبة الخزينة لمنع تكرار استعمال الطوابع المستعملة حيث ان النص القديم لا يسمح باستيفاء قيم هذه الطوابع تقداً الا في الحالات التي تزيد فيها قيمة الطوابع على المستند الواحد على العشرة ذنابر في حين ان التعديل المقترح يسمح باستيفاء قيم الطوابع تقداً في الحالات التي تزيد على الدينار الواحد وبهذه الطريقة يحذف من احتمال اعادة الصاق الطوابع المستعملة .
- ٢ - تصادف بعض الشركات صعوبات تضييع كثيراً من الوقت في سبيل الصاق الطوابع على الوفاء الفوائير شهريا (كشركة الكهرباء) وبعد دراسة الموضوع وجدت وزارة المالية ان الموضوع جدير بالاعتبار وأنه من المناسب استيفاء قيم هذه الطوابع تقداً توفيراً للوقت والجهد وضماناً لحق الخزينة بالحيلولة دون تكرار استعمال الطوابع المستعملة على معاملات اخرى .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٤

- أ - تستوفي رسوم طوابع الواردات بالصاق الطوابع على المستندات بالقيم التي نص عليها في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون اذا كانت القيمة لا تزيد على دينار واحد وفي هذه الحالة لا يعتبر ان الرسم قد استوفي ما لم يكن الشخص المكلف قارباً بالصاق الطوابع قد ابطها بكتابة اسمه عليه او وضع خاتمته او رسم ابيه او اية صورة تجعله غير صالح للاستعمال مرة اخرى وذلك مع وضع التاريخ الصحيح عليها .
- ب - اذا زادت قيمة الطوابع الواجب الصاقها على الدينار الواحد تستوفي هذه القيمة من قبل محاسب مالية المقاطعة تقداً بموجب وصول مقبوضات .
- ج - رسوم طوابع الواردات الواجب استيفاؤها من رواتب وعلاوات الموظفين والمقاعدين وخصمات وعلاوات اعضاء مجلس الامة الشهرية ، تقطع تقداً على نفس المستند .
- د - يجوز لوزير المالية ان يعفي اياً من شركات الكهرباء العاملة في المملكة من الصاق الطوابع القانونية على ايصالاتها الشهرية المتعلقة بتسديد اثمان الكهرباء المستهلكة من قبل المستهلكين على ان تقوم هذه الشركات بدفع اثمان الطوابع الى الخزينة شهريا وبالطريقة التي يقررها وزير المالية .

مكتبة
البرلمان

٤ - الاقتراحات

السيد الرئيس

تتلى الاقتراحات الواردة

(أ)

السيد الأمين العام

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اقتراحات برقة رقم (١٧) - تاريخ ١٩٧٢/٣/٧

ارجو معاليكم التكريم برفع اقتراحي هذا الى الحكومة لفتح شعبة بريد في قرية سوميرة لمشيخة المرابعة وفتح شعبة بريد في قرية القناع لمشار النعيمات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

النائب الشيخ

فيصل الجازي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احواله للحكومة

الجميع موافقون

(ب)

السيد الامين العام

اقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٧٢/٣/١١

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

ارفع لمعاليكم هذا الاقتراح راجيا التكرم باحواله الى معالي وزير التربية والتعليم المخترم :-

ان عدد طلاب الصف الثاني الثانوي الادبي في مدرسة الشويك الثانوية يبلغ اربعين طالبا مما يدفعني الى وجاء الوزارة الجليلة ان تعمل على افتتاح صف ثالث ثانوي ادبي توجيهم في المدرسة المذكورة ، كما ان عدد طلاب

المدرسة المذكورة اقل من ذلك بقليل مما يشجعنا على وجاء الوزارة ان تفتتح صف لثالث الثانوي العلمي في العام القادم لاسيما وان في مدرسة الشويك الثانوية عددا من الاساتذة الجامعيين من ذوي المستوى الحسن بالإضافة الى امكانية الاستفادة من مختبرات ومعمل مدرسة الشويك الزراعية المحاورة للمدرسة الثانوية . ان اقدام وزارة التربية الجليلة على افتتاح صفين ثانويين جديدين في مدرسة الشويك الثانوية انما يعتبر اضافة لمشعلين مشرقين يغرران تلك الارض الطيبة بالعلم والمعرفة في مسيرة الاردن الخيرة الحادثة . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،

نائب محافظة معان

يوسف العظم

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احواله للحكومة

الجميع موافقون

(ج)

السيد الامين العام

اقتراح برغبة رقم (١٩) تاريخ ١٩٧٢/٣/١١

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

ارفع لمعاليكم هذا الاقتراح راجيا التكرم باحواله الى معالي وزير التربية والتعليم المخترم ،

من المعلوم لمعاليكم ان عددا من ابناء الشويك وهبها الافاضل قد اتقوا دراساتهم الثانوية في مدرسة معان الثانوية وغيرها من مدارس المملكة وفي الجامعة الاردنية وغيرها من الجامعات العربية والاجنبية في حين ان مدرسة الشويك للاثلاث ما زالت في مستوى المرحلة الاعدادية مما يؤثر على الحياة الاجتماعية لفتياتنا

ويمكن ان يتم ذلك بالتدابير الموظف المختص في هذا القسم مدة من الزمن يتدرج خلالها على الاعمال الفنية الخاصة بتصوير الاشعة بصورة دقيقة ، اما موضوع الاجهزة فقد راجعت المسؤولين في وزارة الصحة وبحث الامر معهم وابلغت بان جهاز حديثا سيستورد الى مستشفى معان وانه في الطرق اليه غير ان شهرا مضت على هذا الوعد دون ان يصل الجهاز المشار اليه . ارجو التكرم بالعمل على الاستمرار الكريم في دعم والاتصال المستمر بالمعهد الذي تقرر ان يشتري الجهاز ليقوم بتزويد المستشفى به .

واقبلوا عيني شكري وتقديري ،

نائب محافظة معان

يوسف العظم

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس احواله للحكومة

الجميع موافقون

السيد الامين العام

(د)

اقتراح برغبة رقم (٢١) تاريخ ١٩٧٢/٣/١٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو ان اشعركم ان الحكومة الرشيدة علمت مؤخرا بالخاق بادية الجسروب لمحافظة معان ، وبادية الوسط لمحافظة عمان ، وبادية الشمال لمحافظة اربد ،

وحقا هذا الاجزاء صوبانا . وارجو ان تتكرموا

بالعلم ان عشار بني حسن لقد تبعوا للبادية منذ مدة

وبجيرة : لذا اصبحت البادية الشمالية واسعة المنطقة

وكثيرة السكان من جرش غربا الى الحدود العراقية

شرقا :

في تلك البلدة الطيبة اذ ان التفاوت يصبح واضحا في المستوى الثقافي بين الذكور والاناث .

مما يشجع شباب المنطقة على التزوج من خارجها بالإضافة الى ان هناك عددا كافيا من فتيات البلدة في المرحلة الاعدادية مما يشجعنا على رجاء الوزارة الجليلة بالفتاح صف اول ثانوي في مدرسة الشويك للبنات . ان مثل هذا الصف اصبح امرا ضروريا يسهم في بناء القرية الاردنية ويدهم وجودها ويعيد لها عددا من ابنائها الذين اضطروا للتزوج عنها حتى تتم بناتهم دراساتهم الثانوية في مختلف انحاء المملكة . مع عميق الشكر والتقدير ،

نائب محافظة معان

يوسف العظم

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احواله للحكومة

الجميع موافقون

(هـ)

السيد الامين العام

اقتراح برغبة رقم (٢٠) تاريخ ١٩٧٢/٣/١١

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

ارفع لمعاليكم هذا الاقتراح راجيا التكرم باحواله الى معالي وزير الصحة المخترم .

اعانا مني بالتعاون بين الاخوة العاملين في السلطين التشريعية والتنفيذية ، ابست لمعالي وزير الصحة بملاحظاتنا التالية واقتراحي القائم على ما لا يحفظه في محافظة معان من النواحي الصحية :-

١ - لاحظت ان قسم الاشعة في معان بحاجة الى مزيد من الدعم والخبرة الفنية بحيث يتمكن الاهلون

من الاستفادة منه دون الاضطرار الى السفر لمعان

تكملة على الفصل

أرجو من زملائي الكرام الموافقة على إحالة اقتراحي للحكومة الجليلية كي تعمل وفقها الله على أحداث محافظة المدينة المرقق بدلا من متصرفية لواء وذلك ليتسنى لمواطني تلك المنطقة إنجاز أعمالهم بدل اللجوء لحلات بعيدة وفقنا الله جميعا للخدمة الصالح تحت ظل ملكنا الحسين المعظم .

نائب بدو الشمال
سعود القاضي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته للحكومة .

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

أقترح برغبة رقم (٢٢)

تاريخ : ١٨/٣/١٩٧٢

(د)

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع : الطرق في قضاء عجلون
تحية واحتراما وبعد ،

مازال قضاء عجلون بحاجة الى شبكة طرق جيدة والكثير من القرى لاتصلها طرق معبدة بعدد وقد طالبتنا أكثر من مرة كما ان محافظة اربيد طالبت بذلك في أكثر من مناسبة وقد يكون لدى الدولة عددا في السنتين السابقتين ولهذا أرجو ان الفت النظر الى الطرق التالية آملا ان تعمل الحكومة على المساعدة بانجازها وتبنيها . الحاجة الملحة اليها ، والرجاء ان ان يتكرم المجلس ليرعى الحكومة بالموافقة على الاقتراح وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب قضاء عجلون
سلمان القضاة

الطرق الضرورية

١ . اكمال طريق راسون / تعبيد والمسافة حوالي نصف كيلو متر .

٢ . تعبيد طريق مفرق راسون عينا والمسافة حوالي ٢ كيلو متر .

٣ . فتح وتعبيد طريق جديد بين راسون - وعرجان لتيسير امر المواصلات بين البلدين والمسافة بمحدود ٢ كيلو متر فقط .

٤ . فتح وتعبيد طريق من عجره الى قرى الشكاره والساخنة والزراعه بالنظر لان هذه القرى لم تصلها طرق سيارات بعد والمسافة بسيطة بمحدود ١٢ كيلو متر .

٥ . تعبيد كفرنج - راجب - بلاص السفينه .

٦ . تعبيد طريق عين - عبلين - والمسافة حوالي كيلو متر واحد .

٧ . فتح وتعبيد طريق مفرق ارحابا - صغار مارة في عصيم والمسافة لاتتجاوز ٣ كيلو مترات .

٨ . فتح طريق مع تعبيدها بين الطريق العام وبين سامنا والمسافة حوالي كيلو متر واحد .

٩ . فتح وتعبيد طريق ما بين سوف وعين جينا لان ذلك يقصر المسافة ما بين منطقة جرش ومنطقة عجلون عدا عن ان هذا الطريق هو طريق سياحي .

١٠ . فتح طريق ما بين حلاوه وغور وادي الياسن ليسير ذلك للزراعيين في قرى فاره وحلاوه وخربة الوهادنة لاتصلها الاراضيه للزراعية في الاغوار .

١١ . تعبيد الطريق ما بين كفرنج وغور كريمة وهي طريق زراعي وتجاري هام .

١٢ . فتح وتعبيد طريق ما بين دير الصمادية

الشعالي ودير الصمادية الجنوبي .

١٣ . عمل صيانة للطرق القروية التالية : -
طرق فاره وحلاوه وخربة الوهادنة وعرجان وعنتنا .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته للحكومة .

الجميع : موافقون

(ز)

السيد الأمين العام :

أقترح برغبة رقم (٢٣)

تاريخ : ١٨/٣/١٩٧٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع : خدمات المواصلات في قضاء عجلون
تحية واحتراما ، وبعد :

اني اعود فاذكر بطهاتي واقتراحاتي السابقة توسيع خدمات المواصلات في هذا القضاء ، فبعض القرى مازال بحاجة ماسة اليها ، كما ان بعض الشعب البريدية تقتضي تحويلها الى مكاتب بريدية على ضوء الحاجة هلا فصيلا عن ان بقاء عجلون مرتبطة بعمان عن طريق جرش امر يلحق بمصالح المواطنين الكثير من الضرر والتأخير ويؤخر المكالمات الهاتفية والمخابرات البرقية وسبق ان قدم معالي وزير المواصلات بتحقيق ذلك .

فأرجو إحالة هذا الاقتراح الى الحكومة الجليلية مع التوصية من لدن - المجلس الكريم -

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
نائب قضاء عجلون
سلمان القضاة

الاحتياجات الضرورية

١ . ربط خط عجلون الهانفي مع عمان رأسا دون ان تكون مرتبطة بواسطة جرش كما هو عليه الحال الآن للاسباب المذكورة اعلاه .

٢ . فتح مكاتب بريد في القرى التالية : -
أ - في قرية عرجان وهي بلدة كبيرة

توسط عدة قرى وفيها حركة تجارية وزراعية ومفروع مياه عين النور وهي بلدة متطورة .

ب - في عين جينا : ان بلدة عين جينا وهي منطقة - بلدية تضم بضعة آلاف من السكان والشعب البريدية لاحتقق الخدمات المرجوة للمواطنين .

٣ . الشعب البريدية

٤ . تأسيس شعبة بريدية في قرية صغار وهي متوسطة بين قرى عصيم ودير الدالية .

ب . تأسيس شعبة بريد في الساخنة وهي تتوسط عدة قرى ايضا كالزراعة والشكاره والفاخرة وخربة السوس وغيرها .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته للحكومة .

الجميع : موافقون :

(ح)

السيد الأمين العام :

أقترح برغبة رقم (٢٤)

تاريخ : ١٨/٣/١٩٧٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : ترفيع قضاء عجلون الى لواء (بصرفية)

تحية واحتراما وبعد :
ان قضاء عجلون يقسم هضرات القرى ويشتمل على مساحات كثيرة لا تعدد سكانها يراو على الخمسين

مكتبة مجلس النواب

الفا وهو يستحق ان يرفع الى متصرفية لسوا اسوة
بغيره من الاقضية التي احدثت فيها متصرفيات وهو
لا يقل عنها ان لم يزد من بعضهما من حيث المساحة والسكان
وجعل القضاء لواء سييسر الى المساوطين معالجة
قضاياهم بيسر وسهولة .

وقد سبق ان اقترحت ذلك واعد دولة رئيس
الوزراء ومعالى وزير الداخلية بتحقيق ذلك ، وهذا
الاقتراح انما هو للتذكير قبل اعداد الموازنة ، علما
ان هذا الترفيع لن يحمل الموازنة نفقات تذكر .

فارجو ان يلطفت المجلس الكريم بحالة هذا
الاقتراح الى الحكومة الجلية مع التوصية .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب قضاء عجلون
سلمان القضاء

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احواله للحكومة ؟

الجميع : موافقون .

٥ - الاسئلة والاجوبة

السيد الرئيس

يتلى السؤال المقدم من سعادة النائب الشيخ
محمد المنور الحليد وجواب الحكومة عليه .

(١)

السيد الامين العام

سؤال رقم (٣)

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو معاليكم توجيه السؤال التالي الى الحكومة : -
في سنة ١٩٦٢ تأسست شركة باصات اتحاد

العاصمة ومن ذلك التاريخ لحد الآن ، لم تقم هذه
الشركة بتقديم حسابات للمساهمين ، ولا المساهمين
يعرفون ما لهم وما عليهم . وحيث ان اكثر المساهمين
هم اصحاب عائلات وموزين وليس لهم مورد لمعيشتهم
غير باصاتهم التي هي مورد رزقهم ، وقبل سنة قامت
الحكومة بشراء بعض الاسهم من بنك القاهرة ،
حيث انما اشترت السهم الواحد بعشرة دنانير ويوجد
اشخاص يودون بيع اسهم ، نرجو من الحكومة
شراء بعض الاسهم ودفع اثمانها ، اسوة ببنك القاهرة ،
فارجو اعلامي حقيقة اوضاع هذه الشركة
وموقف الحكومة من بيع الاسهم التي يمتلكها هؤلاء
الناس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

١٩٧٢ / ١ / ٨

نائب عمان

محمد المنور الحليد

وهذا جواب دولة رئيس الوزراء عليه :

الرقم : ١ / ٢٧ / نواب ٢٧٨٠ / ٧

التاريخ : ١٩٧٢ / ٢ / ٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى السؤال رقم ٢ المقدم من نائب عمان
السيد محمد المنور الحليد بموضوع شركة باصات
اتحاد العاصمة .

اعلمي معالي وزير النقل بكتابه رقم
٦٦٣ / ٢ / ٢٦ تاريخ ١٩٧٢ / ٢ / ٢٦ ان الحكومة
ستنظر بشراء اسهم المواطنين بعد عملية احادة تقييم
اسهم الشركة المذكورة لمعرفة القيمة الحقيقية للسهم
واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس الوزراء

احمد الوزي



هكذا في النص

السيد الحنيد نائب عمان

شكلت لجنة مسن عبد الرحمن باشا خليفة
وصالح المشري تفتح يوم الاثنين وشكر الدولة الرئيس.
الشيخ جمو نائب عمان

في لي سوال موجه لمعالي وزير الاقتصاد منذ
اكثر من شهر وهو يتعلق حول مصنع الخبز .
السيد الرئيس

ارجو من الحكومة الموقرة ان تعمل على الاجابة
على هذا السؤال ؟
الشيخ جمو نائب عمان

اذا معالي الوزير عنده معلومات انا اقبل
الجواب الآن .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

نتقل الآن الى البند السادس من جدول اعمال
جلسة اليوم وارجو ان يفضّل مقرر اللجنة القانونية
السيد سلمان القضاء لتلاوة مقررات اللجنة .

١ -

السيد المقرر

ملحق القرار رقم (١٣)

قررت اللجنة القانونية لمجلس النواب اجراء التعديل
التالي على قراره رقم (١٣) الصادر بتاريخ ٧٢/٢/٢٣
المتعلق بالقانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧١ قانون
معدل لقانون التقاعد المدني بالشكل التالي :-

١ - البند (١) من القرار يصبح هكذا :-

المادة التالية من هذا القانون تعدل لتصبح
بالنص التالي :-

مادة ٢ - يستعاض عن عبارة (خمس عشرة سنة)
ابحاً وردت بالقانون الاصيل بعبارة (عشرين سنة)

ولايسري ذلك على الموظفين الذين صدرت قراراتهم
ياحالتهم على التقاعد او بانتهاء خدماتهم قبل العمل
بهذا القانون ويستثنى من احكام هذه المادة :-

أ - ماورد في المادة (١٦) من القانون الاصيل
ب- ماورد في الفقرة (ط) من المادة (٥) من
القانون الاصيل المعدلة .
ج - الموظفين :

٢ - البند (٢) من القرار :-

تضاف فقرة جديدة الى المادة الخامسة بالنص
التالي :-

ل - خدمة الموظف المصنف التي يقضيها بوظيفة
مصنفة في البلديات على ان لا تزيد عن اربعة سنوات
اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يود احدكم الكلام :

السيد معمر نائب اريد

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،
انني احد اعضاء اللجنة القانونية وقد اشتركت
في وضع هذا قرار التعديل على المادة (٢) من القانون
الاضافي المؤقت وبالحقيقة كنت احيد التعديل رفع
المدة من ١٥ - ٢٠ سنة حماية للموظفين مع تأكدي
بان الحكومة امينة ولا يمكن ان تخرج موظفاً الا بعد
ان يتأكد بأنه امضى مدة كافية او انه غير صالح الى
ما هناك ولكن وضعنا استثناءات وهذه الاستثناءات
كانت عادلة برأي اعضاء اللجنة جميعاً هناك فئة هي
الموظفات وهؤلاء الموظفات هم نساء متزوجات
ومنهم فتيات لمن ظروف خاصة رأينا ان تبقى المدة
كما هي بالنسبة لهم وهناك حالتي ، حالة الموظف الذي
يلبس الستين وليس بارادته ان يخرج من الوظيفة



مجلس النواب

بحكم القانون ويكون قد أكل (١٤) سنة وقصور أو خمسة عشر سنة وقصور هذا وجدنا من العدالة أن نبقى المدة لـ خمسة عشر سنة وهناك حالة بالنسبة لأعضاء البرلمان إنما شيء تريد أن ننبه اليه وهو أنني وجدت أنا من نفسي بأن من الأوفق والأنسب إبقاء المادة كما كانت في القانون الأصلي خمسة عشرة سنة حيث أن الاستثناءات فيها شبهة التمييز بين المواطنين أن الدستور نص في المادة السادسة بأن الأردنيون سواء أمام القانون في الحقوق والواجبات فإذا جعلنا لهذا شكلاً والموظفات شكلاً والموظفين شكلاً لكون نوعاً ما غيرنا أحكام الدستور والواقع لا ينص القانون على أنه هناك فرق بالجنس واقترح إبقاء المادة كما كانت في القانون الأصلي علماً بأن الحكومة لا تقرر من هذا وإن أمور الموظفين هي بين أيديهم وأيديهم أمانة ولا يمكن أن يلحقوا إجمالاً بالموظفين .

السيد الماعظة نائب الكرك

لا لا ننتي على إبقاء المادة خمسة عشرة سنة .

السيد الرئيس

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس الحقيقة ومجتهى الاخلاص أن الحكومة عندما درست هذا الموضوع نظرت الى مصلحة الوطن بمجموعه ونظرت الى مصلحة الجهاز ، نظرت الى مصلحة الشباب ، أن تستفيد من كل جهد الموظف عندما يدخل الخدمة عمره ١٨ سنة يكون معه توجيبي أو ٢٣ - ٢٢ يكون معه جامعة فإذا إبقينا على هذا الباب الذي يرب منه الناس ١٥ + ١٨ = ٣٣ تأتي أية حكومة وتقول بلدي أحيل فلان ١٥ و ١٨ = ٣٣ ثم يأتي أي موظف ويرجو أية حكومة وأي زميل من



الزملاء أنه أنا مدير شغلة ثالثة بلدي اطلع ومكمل ١٥ سنة فالحقيقة منعاً لئلا أن تستغل أية حكومة ومنعاً لأي إخراج أي زميل أو أي مواطن فضع هذا القيد أما الموظف الذي يحل بوظيفته أو يهمل أو يمنح لأن القوانين تعالج قطعيته لو كانت خدمته عشرة أو ١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ لا نقبل لوطنتنا ولوضعنا أن تضع هذه المادة المروية وأن يحرم هذا الوطن من جهد كل المواطنين وكل الموظفين وتقبل التعديل القائل بأن الموظف الذي يبلغ الستين من عمره ولديه خمسة عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد نقبل هذا المنطلق لمقتضيات السن ومقتضيات الخدمة وأما البقية فيؤكد ولكل الأسباب المالية والاجتماعية ولتستفيد من شرف العمل من كل موظف نلح ونرجو أن تبقى عشرين متساوية للجميع عدلاً وحقاً وصدقاً لا نفرق ولا تميز :

السيد الملح نائب عمان

الحقيقة الأصل في التقاعد كان ٣٠ سنة فجاء دور من ادوار هذا البلد ووضع حق مجلس الوزراء أن يحيل على التقاعد من يكل ١٥ سنة خدمة فعلية مستمرة وكيان القصد من هذا أن تكون هذه الاجراءات تأديبية لتطهر الجهاز وإخراج الضالين منه وبالتالي كانت في الامانة الوظيفة مصدر المعيشة عندما وضعت هذه القاعدة ألا أنه اسم استعمل هذه القاعدة من الوزراء ومن مجلس الوزراء في كل زمان التي مرت على هذا البلد ، لو كانت المدة نزلناها لسمعة سنوات وقصدينا الغرض من تزييلها لكان أفيد إلا أنه رفعها الى عشرين سنة لم يأتي بالقرض المقصود ويستطيع مجلس الوزراء أن لا يعنسل بمعطفته ويستطيع رئيس الوزراء بصورة خاصة أن لا يستعمل العاطلة والاهواء في الاحالة على التقاعد فتكون الخمسة عشرة سنة هي سبيل والقرض منها اراده القانون عندما وضع من هذا لا عشرين سنة بمنتهي

هكذا في الأصل

ولا ١٥ يتمشي ولا سبعة اذا نزلناها لم تنفي بالغرض المقصود نعم انا مع الحكومة ان ترفع (١٥) الى ٢٠ سنة بالنسبة للاحوال الاقتصادية التي تغيرت في هذا البلد بحيث اصبح هناك مجال لأي موظف يحال على التقاعد ب ١٥ يستطيع ان يجد عمل في المؤسسات وفي الشركات او يخرج خارج البلاد ما بقدر اقول ان (١٥) تؤدي غرضها ولا عشرين تؤدي غرضها اذا لم يكن هناك استعجال صحي وسليم وبنية حسنة هذا الشيء ليس القانون المسيء من يطبق القانون وعلى هذا الاساس ارى ان نعود ونبقى القضية لخمس عشرة سنة مع علمي ان هناك ترتيبات حالية كثيرة ترتب لكن من الذي يرتبها ، يرتبها مجلس الوزراء الذي يقرها والوزير ينسبها وان يحال قريب او من يعمل على الرجاء .

السيد البيخيت نائب عمان

قبل ان ابدأ حديثي استمع من اللجنة القانونية لاني من اعضاء اللجنة القانونية التي اقرت القانون كما جاء في القرار الذي اتفق على مسامع هذا المجلس ، انما في كثير من الاحيان يجتهد الانسان ، انما حينما عدت الى القانون الاصيل الصادر سنة ١٩٥٩ النفاذ المعمول حتى الآن ونجدت ان هذا القانون درس دراسة جيدة ، ودراسة مستفيضة وضعت الامور في نصابها الصحيح ، فعدنا الخلفيات المقبولة للتقاعد وعدنا المدد الذي يجب على الموظف ان يحال فيها على التقاعد ، فجاءت المادة (١٣) من قانون التقاعد تنص كما يلي : يحال الموظف على التقاعد التي امضى عشرين سنة خدمة مقبولة للتقاعد او بلغ من العمر ستين سنة الا اذا رأى مجلس الوزراء لاسباب تدعو المصلحة العامة ان يمدد هذه المدة لمدة لا تزيد بخمس سنوات وقالت المادة (١٥) من القانون : تنص كما يلي : يحق للموظف الذي اكمل ثلاثين سنة مدة قابلة



للتقاعد ان يحال نفسه على التقاعد فمضى هذا اعطي للموظف مثل هذا الحق (فمضى هنا القضايا العامة البلدية التي تتعلق في جوهر الموضوع انما جاءت المادة (١٥) وعالجت الحالات الاستثنائية واعطت الحق لمجلس الوزراء ان يحال على التقاعد كل موظف يبلغ خدمة في وظيفة مصنفة لا تقل عن خمسة عشرة سنة وهذه المادة وضعت في حالات استثنائية تعالجها الحكومة او مجلس الوزراء والحق لمجلس الوزراء حق مطلق غير قابل للطعن ، كثير من الحالات مثل هذه المادة تعالجها الحكومة لعوامل السن أو للمراجل مسلكية لا تستطيع ان تثبت على هذا الموظف التواحي المادة فيما يتعلق بتواحيه المسلكية والأمنية انما عندني الفتاة النامة فلذلك تقدم عليه ، وفي طلب الموظف حالات ضرورية استثنائية تتعلق بعائلته أو تتعلق بأوضاعه فيقبل مجلس الوزراء ، فطالما مجلس الوزراء هو المراجع الوحيد الذي يتعلق بهذا الموضوع بالإضافة الى هذا بين ١٥ - ٢٠ ولو فرضنا ان الموظف بدأ في خدمته في سن ٢١ و ١٥ = ٣٦ يكون في أوج نشاطه بخدمة واستمرار في العمل ما في فرق بين ١٥ ، ٢٠ لان هذه المادة لم تعالج الموضوع من ناحية مهنية ومن ناحية جدلية ابدأ لذلك على هذا الاساس لا اعتقد ان هذه المادة تنفي بالغاية والغرض التي قصدها مجلس الوزراء فيما يتعلق بهذا الموضوع ، هذا ان يمدد النظر بالقانون وتبقى المادة كما كانت في القانون الاصيل ١٥ سنة اما فيما يتعلق بان الاردنيين سواس بالقانون هذا لا يخرج بمفهوم هذا الموضوع لان المادة (١٥) بالذات اعطت (٢٥) للقضاة النظاميين والشخصيين واعطت (٣٠) سنة للموظفين العاديين واعطت سبعة سنوات للوزراء لذلك اقترح وأرجو ان يبنى على اقتراحي ويطرح للتصويت على تبلي المادة كما كانت في القانون الاصيل .

هكذا في النص

Handwritten text on a small label, possibly a name or date, oriented vertically.



Handwritten text on the right page, appearing to be a transcription or notes related to the photograph above it.

السيد القايز نائب بدو الوسط

الواقع اعطي مجلس الوزراء جواز مدة خمسة عشرة سنة لازم يحيله نحن لا نناقش
المهم ان مجلس الوزراء لما يحيل انسان على التقاعد يحيله على خمسة عشرة سنة ويروح يشتغل بشركة ثانية ، ببقية عشرين ، خمسة وعشرين ، ثلاثين . اما لا نحرّم الموظف من زيادة خمسة عشرة او عشرين او خمسة وعشرين انا اؤيد الأخ ابو بشار واقترح ابو هاني .

السيد عودة الله نائب مادبا

كل واحد منا يعرف الظروف التي تمر فيها البلد الواقع واحنا عندنا اصبح جيش من المتقاعدين طريقة الاهواء الشخصية موجودة عندنا في البلد ، الوسطة والحمد لله موجودة ، انا لي وزير يعمل عنده مئة شغلة ومئة واسطة انه يجاني على التقاعد ، عملية عشرين سنة انا بعتمد انها حق وعادلة ومادة كويسة ولا يوجد فيها شيء .

الاستاذ جمو نائب عمان

الواقع لا اعتقد ان دولة الاخ لا يقبل ان تنهم كل الحكومات انها تسير للغايات والمحمسيات ونحن لا نرضي بهذا او القانون عندما يناقش يجب ان تكون المناقشة ، مناقشة موضوعية وليس هناك فرق



كما تفضل الاخوان بين خمسة عشرة سنة وبين العشرين انما المهم في هذا الموضوع ان لا تنعكس المخالفات التي وقعت في بعض الاوقات ومن قبل بعض الوزراء او بعض الحكومات ان لا تنعكس هذه المخالفات على المواطنين ، الصلاحية التي اعطيت للحكومة باحالة موظف له خدمة قابلة للتقاعد بلغت خمسة عشرة سنة هذه الصلاحية للحكومة ، الحكومة اولى بان تحافظ على مصلحة البلد والخزينة ولا يجوز بحال من الاحوال ان تنعكس المخالفات على المواطنين ثم الاشارة الى المادة الدستورية بان المواطنين سواء بالحقوق والواجبات هذه المادة كلنا نسلم بها واقسمنا اليمين المحافظة عليها ولكن كما اشار بعض الاخوان هناك تفاوت وتمييز بين الموظفين والقضاة والحساب التقاعدي والوزراء ، الوزير اذا كانت له خدمة قابلة للتقاعد اي خدمة مصنفة سبعة سنوات يتقاضى الراتب التقاعدي ورئيس الوزراء لو خدم يوما واحدا سيتقاضى الراتب التقاعدي ثم هناك الحساب التقاعدي والمبين ما دامت الصلاحية منحصرة بالحكومة هذه الحكومة يجب ان تكون امانة على مصلحة البلد ويجب ان لا تهمل الوسايطات في احالة موظف قابل على الخدمة قبل ان يخدم المدة القانونية المنصوص عليها ولا يحق لأي موظف ان يطلب احالته على التقاعد الا بعد ستة وثلاثين سنة ولهذا نرى ان تبقى المسألة كما هي .

مكتبة الامم المتحدة

السيد المايطة نائب الكرك

انا بحب انني اطمئن دولة الرئيس يظل السيف يده ان اراد ان يحلي عمران المايطة خمسة عشرة سنة بجليه وان اراد يخرج به عشرة سنوات لكن اننا اصيحت مع الموظفين ان كانوا موظفين صغار او كبار عابوا هذا المجلس انت بتطلبوا خمسة عشرة سنة انت تطلبوا والآن بدك تأخروها عشرين سنة فاري من المصلحة العامة والذي يحافظ عليها دولة الرئيس المادة كما كانت خمسة عشرة سنة .

السيد الدلقموني نائب اريد

ياسيدي اذا بسمح معالي الرئيس والاخوان قصة الحكومة كائنا تعطي للمجلس والرأي العام التشكيك في اجراءاتها كسلطة تنفيذية هي التي تفقد القانون ليس الموظف في حدود ١٥-٢٠ فانا استغرب اية وزارة من الوزارات تقول والله احنا من اجل المحافظة على القانون فانت بتنزل القانون من ١٥-٢٠ يعتقد كان الحكومة او اية حكومة شكوا في ياناس ان يسوي ضد الموظفين ولذلك لا اقبل ان حكومة من الحكومات ان تعطي هذا المفهوم للمواطن ولذلك اترح على خمسة عشرة .

السيد المقرر

المادة (٣) من القانون الاصلي اجرينا عليها تعديل بالنسبة لخدمة الوزراء عند تعيينه ووزراء قنا منها كلمة (العقد) وايقينا النص على ما هو عليه ، الخلية التي قضاه الوزير في خلية مصنفه او غير مصنفه او بموجب عقد في اية دائرة حكومية او مؤسسة عامة وذلك لغاية اكمال سبعة سنوات عند بدء عمله ووزيرا يقطع النظر عما اذا كانت موازنة المؤسسة العامة داخلية او غير داخلية ضمن الموازنة العامة .

السيد البخيت نائب عمران

تعطي الحق للموظفين الذي يعملوا مع الحكومة بعقود اذا اشترط في العقد على ان هذا الموظف خاضع للتقاعد يجب ان يكون تابع للتقاعد حتى ينسجم هذا التعديل مع النقرة (٣) من المادة (٤) من القانون الاصلي فمن الانصاف اذا كان العقد اشترط على ان يكون الموظف تابع للتقاعد فله الحق ان يكون تابع للتقاعد .

السيد الدلقموني نائب اريد

معالي الرئيس حلف العقود صحيح ويجب ان لا تشجع الحكومة ان توضع من عقودها للناس معينين وآخرين يحررهم حتى تكون مطلقا العقول يدخل

السيد المقرر

ياسيدي القرار كما اقرته اللجنة الخلية التي قضاه الوزير في وظيفة مصنفه او غير مصنفه في اية دائرة حكومية او مؤسسة عامة وذلك لغاية اكماله سبعة سنوات عند بدء تعيينه ووزيرا يقطع النظر كما اذا كانت موازنة المؤسسة العامة داخلية او غير داخلية ضمن الموازنة العامة .

السيد الدلقموني نائب اريد

شرط السنوات التي قضاه في المؤسسة شرط ان يدفع التقاعد .

السيد المقرر

ثم هناك فقرتين جديد وصفة واحدة تتعلق بتم الخدمة في وظيفة امين العاصمة وامين القدس او رئيس بلدية في مراكز المحافظات الى الخدميات



مجلس الامم

التقاعدية لمن كان وزيراً سابقاً منهم فقرة أخرى
تخدمه الموظف التي يقضيها يعني رئيس البلدية التي
كان وزيراً في مركز المحافظة التي كان وزيراً بحسب له
هذا اقتراح ، ثانياً خدمة الموظف المصنف التي
يقضيها في البلديات على أن لا تزيد على أربع سنوات
دولة رئيس الوزراء

لما يتصل بموظفي البلديات وبرؤساء البلديات
هناك كان مؤتمراً للبلديات وخرج بتوصيات والحكومة
بصددهم وزارة البلديات لدراسة هذا الموضوع
وبحث هذه القضايا وفي قانون تقاعد البلديات ولا مجال
لهذا لحذف .
السيد المقرر

بمدين المادة (٤٨) تتعلق بالأصايات

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إلغاء المادة الثانية من
القانون ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على شطب جملة (أو بموجب
عقد) من المادة الثالثة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم ٤٧
لسنة ١٩٧١ المعدل القانون التقاعد المدني كما ورد من
الحكومة مع التعديل الذي وافقتم عليه

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه
وبالصيغة التي سيرفع بها إلى مجلس الاعيان الموقر)

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ المعدل القانون التقاعد المدني

المادة الممول بها الآن

ليس لها أصل القانون الأصلي .

نص المادة (٢٠)

تغير الخدمات المالية خدمات مقبولة التقاعد :

١ - الخدمة القومية التقاعد بموجب أية قوانين سابقة .

٢ - الخدمة التي يقضيها الموظفون الأقدم في الخدمة في هذا القانون .

٣ - الخدمة التي يقضيها الموظفون في منصب وظيفي .

٤ - الخدمة التي يقضيها الموظفون التقاعد تحت السلاح حتى يخدم الخدمة العسكرية .

٥ - الخدمة التي يقضيها الموظفون التقاعد في الاسر سواء أكانت تحت السلاح أم لا .

٦ - الخدمة العسكرية القومية التقاعد والتي تسبق الخدمة المدنية بشرط أن تكون لها

صافيته التقاعد .

٧ - الخدمة التي يقضيها الموظفون التقاعد في اجازة دراسية او في فترة عطية سواء أكانت

تحت راتب كامل أم تحت راتب مخفض أم لا راتب .

٨ - أية خدمة حكومية قسماً موظف تخرج التقاعد بتقاضي احكام هذا القانون في اي جزء .

٩ - الخدمة القومية اعتباراً من ١٥/٥/١٩٦٨ .

الاجراءات
القانونية
مجلس النواب

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٣) المؤرخ في ٢٣/٢/١٩٧٢

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

يستأنس من حارة (خمس عشرة سنة) أيما وردت
بالقانون الأصلي بمبادرة (خمس عشرة سنة) ولا يسري
ذلك على الموظفين الذين صدرت قرارات بحالهم
على التقاعد أو بإنهاء خدماتهم قبل العمل بهذا القانون .

تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بأثره الفقرة
(و) التالية إلى آخرها :-

ي - الخدمة التي قضاها الموظف في وظيفة معينة أو
غير معينة أو بموجب عقد في أية دائرة
حكومية أو مؤسسة عامة وذلك لغاية إكمال
سبع سنوات عند بدء تسيته وزيراً يقطع النظر
عما إذا كانت موازنة المؤسسة العامة داخلة أو
غير داخلة ضمن قانون الموازنة العامة .

مكتبة مجلس النواب

الظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٣) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٢٣

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	مجلس النواب
تعديل المادة (٤٨) من القانون الاصل بانهاء ما جاء في الفقرة (أ) ب) منها بالاستعاضة عنها بما يلي: -	تعديل المادة (٤٨) من القانون الاصل بانهاء ما جاء في الفقرة (أ) ب) منها بالاستعاضة عنها بما يلي: -
١ - اذا انتهت خدمة الموظف في حالة الصحة لم يجره عن القيام بأعماله وظيفته بسبب حالته الصحية وكانت تلك الحالة قد نشأت من قيامه بوظيفته بسبب خطر استهدافه او اعتداء تعرض له أثناء قيامه بالوظيفة او بسبب تأييد قائد يقرر من اللجنة العليا العليا او أية لجنة عليا كوكومية تقوم مقامها فيحيط بالاضافة الى المكافأة التي يستحقها بحسب احكام المادة ٤٧/٤/ المكافأة اثنى بالسياسة التالية: -	١ - اذا انتهت خدمة الموظف غير المصنف أثناء وجوده في الخدمة وكانت تلك الحالة قد نشأت من قيامه بوظيفته او بسبب خطر استهدافه او اعتداء تعرض له أثناء قيامه بالوظيفة او بسبب تأييد قائد يقرر من اللجنة العليا العليا او أية لجنة عليا كوكومية تقوم مقامها فيحيط بالاضافة الى المكافأة التي يستحقها بحسب احكام المادة ٤٧/٤/ المكافأة اثنى بالسياسة التالية: -
٥٠ دينار اذا كانت قدرته على اعالة نفسه تعطلت تعطلًا خفيفًا.	٥٠ دينار اذا كانت قدرته على اعالة نفسه تعطلت تعطلًا خفيفًا.
٧٥ دينار اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطلًا جزئيًا.	٧٥ دينار اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطلًا جزئيًا.
١٥٠ دينار اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطلًا جسيمًا.	١٥٠ دينار اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطلًا جسيمًا.
٢٠٠ دينار اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطلًا كليًا.	٢٠٠ دينار اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطلًا كليًا.
ب - اذا توفي الموظف غير المصنف أثناء وجوده في الخدمة تعطي عائلته مكافأة من كامل خدمته تعادل جزأين اثنين عشر جزءا من راتبه الشهري الاخير من كل شهر كامل من خدمته.	ب - اذا توفي الموظف غير المصنف أثناء وجوده في الخدمة تعطي عائلته مكافأة من كامل خدمته تعادل جزأين اثنين عشر جزءا من راتبه الشهري الاخير من كل شهر كامل من خدمته.

المادة المصوب بها الآن

١ - من الفقرة (أ) ب) من المادة (٤٨)

ط - مدة عضوية مجلس الأمة : (١) - ان كان موظفا سابقا على ان يجري تعديل راتب تقاعد من كان متقاعدًا وعضوية راتب تقاعد من ترك الوظيفة لم يخصص له راتب تقاعد واضح عضوا في مجلس الأمة اذا بلغت خدماته في الوظيفة وعضوية مجلس الأمة خمس عشرة سنة (٢) - ان لم يكن موظفا سابقا شريطة ان يكون قد أتم مدة خمس عشرة سنة في عضوية مجلس الأمة (٣) - يحسب راتب تقاعد عضو مجلس الأمة في اخطاين السنتين على اساس ضرب عدد اشهر خدمته التقاعد في احدى راتب تقاضاه او خصومات تقاضاهما اياها ذكر وتقسيم حاصل الضرب على ستائة بشرط ان لا يتجاوز راتب التقاعد ٧٥٪ من راتب الشهري الاخير او خصوماته الشهري الاخير.

١ - اذا انتهت خدمة الموظف غير المصنف لخدمته من القيام بأعماله وظيفته بسبب حالته الصحية وكانت تلك الحالة قد نشأت من قيامه بوظيفته او بسبب خطر استهدافه او اعتداء تعرض له أثناء قيامه بالوظيفة او بسبب تأييد قائد يقرر من اللجنة العليا العليا او أية لجنة عليا كوكومية تقوم مقامها فيحيط بالاضافة الى المكافأة التي يستحقها بحسب احكام المادة ٤٧/٤/ المكافأة اثنى بالسياسة التالية: -

ب - اذا توفي الموظف غير المصنف أثناء وجوده في الخدمة تعطي عائلته مكافأة من كامل خدمته تعادل جزأين اثنين عشر جزءا من راتبه الشهري الاخير من كل شهر كامل من خدمته.

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

- ١ - الاستفادة من طاقات وخبرات الموظفين وتوفير النفقات وذلك بتمديد المدة التي يجوز لمجلس الوزراء فيها احالة الموظف على التقاعد من (١٥) سنة الى (٢٠) سنة .
- ٢ - اعتبار مدة الخدمة للذين يشغلون مناصب وزارية في دوائر الحكومة والمؤسسات العامة بوظائف مصنفة او غير مصنفة او براتب مقطوع او بعقد ولغاية اكمال السبع سنوات فقط خدمة مقبولة للتقاعد شريطة ان تدفع عنها العائلات التقاعدية وذلك لضمان حد ادنى من العيش الكريم لهم بعد اتمام خدمتهم .
- ٣ - عالج قانون التقاعد المدني اوضاع الموظفين المصنفين الذين تنهى خدماتهم بسبب حالته الصحية باعطائهم رواتب اعتلال شهرية بالاضافة الى رواتب التقاعد التي يستحقونها عن خدماتهم، ولم يعالج اوضاع الموظفين غير المصنفين بشكل صريح واضح، وهذا التعديل يمنح الموظفين غير المصنفين الذين تنهى خدماتهم بسبب حالته الصحية مكافأة اضافية بالنسبة المبنية فيه بالاضافة الى المكافأة التي يستحقونها عن خدماتهم وذلك تحقيقا للعدالة والمساواة بين الموظفين .
- ٤ - تنص احكام الفقرة (ب) من المادة (٤٨) من قانون التقاعد المدني على منح عائلة الموظف غير المصنف الذي يتوفى أثناء وجوده في الخدمة مكافأة عن كامل خدمته مورثهم بشرط ان لا يزيد على مائتي دينار ، وبما ان هذا الشرط مجحف بحق افراد العائلة المستحقين لهذه المكافأة فقد عالج التعديل ذلك بان جعل كامل قيمة المكافأة المستحقة عن خدمات مورثهم حقا لهم .

مكونا من اربعة

قانون مؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (د) التالية الى آخرها : -

د - الخدمة التي قضها الوزير في وظيفة مصنفة او غير مصنفة في اية دائرة حكومية او مؤسسة عامة وذلك لغاية اكمال سبع سنوات عند بدء تعيينه وزيراً يقطع النظر عما اذا كانت موازنة المؤسسة العامة داخلة او غير داخلة ضمن قانون الموازنة العامة .

المادة ٣ - تعديل المادة (٤٨) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرتين (أ ، ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

أ - اذا انتهت خدمة الموظف غير المصنف لهجزه من القيام باعباء وظيفته بسبب حالته الصحية وكانت تلك الحالة قد نشأت من قيامه بوظيفته بسبب خطر استعدي له او اعتداء تعرض له اثناء قيامه بالوظيفة او بسببها وتأيد ذلك بتقرير من اللجنة الطبية العليا او اية لجنة طبية حكومية تقوم مقامها فيعطى بالاضافة الى المكافأة التي يستحقها بمقتضى احكام المادة (٤٧ / أ) مكافأة اخرى بالنسبة التالية : -

٥٠ ديناراً اذا كانت قدرته على اعادة نفسه قد تعطلت تعطيلاً خفيفاً .

٧٥ ديناراً اذا كانت قدرته على اعادة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جزئياً .

١٥٠ ديناراً اذا كانت قدرته على اعادة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جسيماً .

٢٠٠ ديناراً اذا كانت قدرته على اعادة نفسه قد تعطلت تعطيلاً كلياً .

ب - اذا توفي الموظف غير المصنف اثناء وجوده في الخدمة تعطى عائلته مكافأة عن كامل خدمته تعادل جزءاً من التي حشر جزءاً من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر كامل من خدمته .

ب -

السيد المقرر

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٩٧١/٢/٢٢ وحضور اصحاب المعالي والعلوية والسباحة والسعادة السادة - المقرر سليمان القضاء والاعضاء ساي المعكش، سليم البخيت، عبد الوهاب الحاني، بشارة غصيب، اميل الفردي، عبد الباقي جومو، رزق البطاينة .

ونظرت بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية الحالة عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها قررت ما يلي : -

١ - مشروع قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية .

أ - الفقرة (٥) المعدلة من المادة (٣) من القانون الاصيل تحذف عبارة (المادتين ٣ و ١٩) ويستعاض عنها بعبارة (هذه المادة والمادة ١٩) :

ب - الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون الاصيل تحذف كلمة (واذا) ويستعاض عنها بحرف (او) .

٢ - قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٣ - قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون التقاعد المدني قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٤ - قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون التعاون . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٥ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ قررت ما يلي : -

أ - تعديل البند (ب) من الفقرة (١) من المادة (٥) المعدلة باستبدال عبارة (الخمس المائتين) بعبارة (الفين وخمسمائة) .

ب - البند (٣) من المادة (٣٥) المعدلة يشطب من آخرها عبارة (مع نفقاته السفريات) والاستعاضة عنها بعبارة (اعتباراً من تاريخ تفييه) .

ج - عدم قبول الفقرات (٤٤) والاضافة الى المادة (٣٥) من القانون الاصيل .

د - عدم قبول التعديل الوارد على المادة (٤٢) الاصلية وايقائها كما هي في القانون الاصيل .

٦ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون مراقبة الطرق - والمحافظة عليها . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

وتنصهي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

السيد الرئيس
هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ المعدل القانون البلديات كما عنته اللجنة بقرارها .

الجميع : موافقون
ولما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سبغ بها الى مجلس الاعيان المؤقت .

مجلس النواب

ملحوظات لمجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البلديات

الاجراءات اللجنتية القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
<p>نظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٢٢</p> <p>تأريخ (٥)</p>	<p>تعديل المادة الخامسة من القانون الاصلي بالقائه ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -</p> <p>١ - اذا رغب اكثرية سكان بلدة في احداث بلدية في بلديتهم او القاء بلدية موحدة فيها يقدم فريق منهم عريضة بذلك الى المصروف الذي عليه ان يرسلها مع ملاحظته الى الوزير بعد التثبت في حال الاحتمالات من الامور التالية :</p> <p>أ - ان يكون فيها مجلس قروي مند مدة لا تقل عن اربعين سبوت .</p> <p>ب - ان لا يقل عدد سكان القرية عن الخمسة آلاف نسمة .</p> <p>تعديل المادة (٣٥) من القانون الاصلي باضافة الفقرات التالية اليها : -</p> <p>٣ - عند قيام نائب الرئيس بأعمال الرئاسة في حالة تعيب الرئيس بالمرض او بالاجازة يضاهي الناقب من صندوق البلدية اكرامية تعادل نصف راتب الرئيس مع فقائه الفورية .</p> <p>٤ - يتبع رئيس البلدية عند انهاء ولايته مكانة تعادل واحداً من التي عشر من مجموع التوابل التي تقاضاها خلال مدته وثلاثة على ان لا يتجاوز مجموع الكفاية (٥٠٠) دينار .</p> <p>٥ - يتبع بقرار من الوزير اعضاء المجالس البلدية اكراميات تتراوح ما بين (١-٣) ديناراً عن كل جلسة يحضرها وتقدم على ضوء اماكنات البلدية ووزائما الصلقة .</p>	<p>نص الفقرة (١) من المادة (٥)</p> <p>اذا رغب اكثرية سكان بلدة في احداث بلدية في بلديتهم او القاء بلدية موحدة فيها يقدم فريق منهم عريضة بذلك الى المصروف الذي عليه ان يرسلها مع ملاحظته الى وزير الداخلية .</p> <p>نص المادة (٣٥)</p> <p>يخضع اعضاء المجالس من يتبع نائباً للرئيس ويتم ايجاب بالمصروف على اقرارات اقرارية الاعضاء ويرجع الجواب الذي يقر الرئيس عند تساوي الاصوات ويبلغ نتيجة الاقتخاب من قبل الرئيس الى المصروف والوزير الداخلية وتنتهي الجريدة الرسمية عند ظهور مركز الرئاسة من شاطفه وتسلم نائب الرئيس بأعماله يضاهي من صندوق البلدية نصف راتب الرئيس بالمساكنات الخمسة للرئيس على ان يتبع الراتب السليبي بضافته يخضع الفقرة السابقة اسما على طلب عودة غلاء الجنية وداوات السفر</p>

أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٢
البنـد (٥)

الاجراءات اللجنتية القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٢ البنـد (٥)	<p>تعديل المادة (٤٢) من القانون الاصلي بالقضاء ما جاء في البنـد ١/ منها والاستعاضة عنه بما يلي :</p> <p>١/ي - يجوز لرئيس البلدية ان يعقد أية مقابلة من المفاوضات او شراء لوازم او مبيعات التي يجوز للمجلس عقدتها بمقتضى هذا القانون او اي تشريع آخر غير انه يشترط في ذلك ما يلي :</p> <p>أ - توفر الخصصات .</p> <p>ب - ان لا تزيد قيمة المقابلة او الوازم او المبيعات على :</p> <p>١ - مبلغ خمسية دينار لكل حالة بالنسبة لكل جهة بلدية في مراكز المحافظات .</p> <p>٢ - مبلغ ماليي دينار لكل حالة بالنسبة لكل جهة بلدية في مراكز الازوية .</p> <p>٣ - مبلغ مائة دينار لكل حالة بالنسبة لباقي البلديات .</p>	<p>نص البنـد (١) من الفقرة (٢) من المادة ٤٢</p> <p>١/ي - يجوز لرئيس البلدية ان يعقد أية مقابلة من المفاوضات التي يجوز للمجلس عقدتها بمقتضى هذا القانون او اي تشريع آخر غير انه يشترط في ذلك :</p> <p>أ - ان لا تزيد قيمة المقابلة على المبلغ الذي يبيته المصروف لكل جهة بلدية على ان لا يتجاوز في أية حالة ١٠٠ دينار في السنة .</p> <p>ب - ان يتبع اجل المقابلة في بحر السنة التالية التي عقدت فيها .</p>

٢٣٥

الجلسة التاسعة من الدورة العادية الخامسة ٢٥ آذار ١٩٧٢

أنظر قرار لجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٢
البنـد (٥)

مجلس النواب

أ - ان يكون فيها مجلس قروي منذ مدة لا

قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠
قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون
معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه على أن القانون الأصلي
وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١ - اذا رغب اكثرية سكان بلدة في احداث بلدية في بلدتهم او الغاء البلدية موجودة فيها يقدم فريق منهم عريضة بذلك الى المصروف الذي عليه ان يرسلها مع ملاحظاته الى الوزير بعد التثبت في حال الاحداث من الامور التالية :

(۱۰)

قرار رقم (٢١) لسنة ١٩٧٢

ونظرت بمشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة ٩٧٢ الحال عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة، ونوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المعدل لقانون
شركات لسنة ١٩٧٢ كما ورد من الحكومة وكما
قرره اللجنة.

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس
بالصيغة التي سيرفع بها الى مجلس الاعيان المؤقت »

١٩٧١ لسنة القانون المعدل لقانون الشركات النواب حول مشروع: القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧١

المادة ١١٦ -
بأن يفي بإجراء في المادة (١١٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
١ - المادة ١١٦ -
بالاستعاضة لما ورد في المادة السابقة ببيان مجلس الإدارة دعوة المساهمين (الهيئة العامة) للاجتماع في صفحتين يوضحين وتكون الاعلان قبل انعقاد الجلسة بأسبوع على الأقل، ويستفي من شروط الاعلان الشر كات المساهمة لخصومة حيث لا يكره عدد مساهميها عشر مساهما أو اقل
تعديل المادة (١١٦) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-
١ - بإتاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
٢ - يشر ف الرأب ا من يتقدم من موظفي مراقبة الشركات على عملية تسجيل اعضاء المساهمين الذين يعضرون اجتماع الجمعية وتعبيد الاسهم التي يحتلونها مساهمة الاصلية او بالز كالة وله تحقيق هذه الغاية الاستعاضة بمرجحاتهم من موظفي الرقابة وموظفي الشركة ذات العلاقة ، وعلى السؤولين في الشركة تقديم كافة التسهيلات اللازمة .
ب - بأضافة الفقرة التالية إليها تحت رقم (٥) :-
٥ - - يستفي من تطبيق هذه الاجراءات الشر كات المساهمة لخصومة التي يكره عدد مساهميها عشرين شخصا أو اقل .
تعديل المادة (١١٦) من القانون الأصلي بإتاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
٢ - على مجلس الإدارة أو الرئيس دعوة الرأب ا من يتقدم لعضور اجتماعات أي من الهيئات العامة ، ويستفي من ذلك الشر كات المساهمة لخصومة التي يكون عدد مساهميها عشرين مساهما أو اقل .

0-11-150

الاسباب الموجبة

ان الشركات المساهمة الخصوصية التي تتألف من عشرين شخصا او اقل تكون اقرب الى شركات الاشخاص منها الى شركات الاموال . وهي تعتمد الى حد كبير على معرفة الشركاء بعضهم لبعض وتوفر عنصر الثقة فيما بينهم .

لذلك فقد استنتت الفقرة الثانية من المادة (١٠٤) من القانون الشركات المساهمة الخصوصية التي لا يزيد عدد المساهمين فيها عن العشرين من انتخاب مجلس ادارة يتولى توجيه سياستها ، وجعلت ادارتها على الشكل الذي يتفق عليه الشركاء شأنها في ذلك شأن الشركات العادية .

لكن قانون الشركات رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤ ساوى بين هذا النوع من الشركات والشركات المساهمة العامة في كافة الاصول والاجراءات الشكلية الاخرى مثل نشر دعوة المساهمين لحضور اجتماعات الهيئات العامة في الصحف ، ودعوة المراقب لحضور هذه الاجتماعات وما الى ذلك من امور تجعل من المتعذر على هذا النوع من الشركات الالتزام باحكام القانون بدون ان يلحقها الكثير من الحرج والضيق ، وخاصة وان معظم هذه الشركات يتراوح عدد المساهمين فيها بين شخصين وخمسة اشخاص .

كذلك فان الفقرة الثالثة من المادة (١٦٢) التي كانت تمنح مرافق الشركات صلاحية الاستعانة باى موظف حكومي ينتدبه لمساعدته في الاشراف على اجتماعات الشركات مقابل مكافأة سنوية لا تزيد على مائة وخمسين دينارا (م / ١٦٣ / ف / ٦) يمكن اساءة استعمالها ولا ضرورة لهذه الاستعانة بعد استثناء الشركات الخصوصية المشار اليها والتي تشكل اكثر من (٨٠ ٪) من مجموع الشركات المساهمة .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل الشركات لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١١٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -
المادة ١١٦ : -

بالاضافة الى ما ورد في المادة السابقة يعلن مجلس الادارة دعوة المساهمين (الهيئة العامة) للاجتماع في صحتين يوميتين ويكون الاعلان قبل انعقاد الجلسة باسبوع على الاقل / ويستثنى من شرط الاعلان الشركات المساهمة الخصوصية التي يكون عدد مساهميها عشرين متساويا او اقل .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٦٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي : -

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٣ - يشرف المراقب او من ينتدبه من موظفي مراقبة الشركات على عملية تسجيل اسماء المساهمين الذين يحضرون اجتماع الهيئة العامة وتحديد الاسهم التي يمثلونها سواء بالاصالة او بالوكالة وله تحقيقا لهذه الغاية الاستعانة بمن يحتاج اليهم من موظفي المراقبة او موظفي الشركة ذات العلاقة ، وعلى المسؤولين في الشركة تقديم كافة التسهيلات اللازمة .

ب - باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (٥) : -

٥ - تستثنى من تطبيق هذه الاجراءات الشركات المساهمة الخصوصية التي يكون عدد مساهميها عشرين شخصا او اقل .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٦٣) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

٢ - على مجلس الادارة او المؤسسين دعوة المراقب او من يمثل لحضور اجتماعات اي من الهيئات العامة ، ويستثنى من ذلك الشركات المساهمة الخصوصية التي يكون عدد مساهميها عشرين مساهما او اقل .

(د)

السيد المقرر

قرار رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٢ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والقسملة والعطولة السادة المقرر : سليمان القضاة والاعضاء بشاره غصيب ، ساهب العكشة ، يعقوب معمر ، عبد الباقي جمن ، سليم البهيت .

ونظرت بالقانون المؤقت رقم (٦٤) لسنة

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على الصياغة الجديدة لقانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٧٢ .
الجميع : موافقون .

(د) وايضا يوافق بعض القانونيين على ان يرفع بها الى الحكومة .
وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة .

مكتبة مجلس النواب

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مادة ٢ - يكون للمعارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون ، المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	- المملكة الاردنية الهاشمية
الحكومة	- حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الوزير	- وزير الزراعة
المؤسسة	- المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية المشكلة بمقتضى هذا القانون
المنتجات والمنتجات الزراعية	جميع حاصلات الخضار والفواكه والتجار الطازجة والمصنعة والازهار التي تنتج في المملكة
المنتجون	- المزارعون - ملاكا او مستأجرين - الجمعيات التعاونية الانتاجية
المجلس	- مجلس الادارة المؤلف بموجب احكام هذا القانون
المؤسسة السابقة	- مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المؤسسة بموجب القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٨ .

مادة ٣ - تؤسس بموجب هذا القانون مؤسسة تدعى (المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية) ويعهد اليها بمسؤولية رفع الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية الاردنية لغايات :

- تأمين عائدات ثابتة وكافية للمنتجين بما يتناسب مع استثماراتهم واتعابهم .
- تأمين الغذاء الصحي الكافي للمستهلكين بأسعار معتدلة
- زيادة الدخل القومي وتحسين الميزان التجاري

مادة ٤ - تتمتع المؤسسة بشخصية اعتبارية مستقلة لها ان تستأجر وتشري وتمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها ان تبرم العقود وتقم الدعاوى القضائية باسمها ولها ان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها اخذ موظفي الثبائات العامة ان عين وكيلها خاصا لها .

مادة ٥ - يكون مركز المؤسسة في مدينة عمان ولها احدثات فروع وكالات في داخل المملكة وخارجها .

مادة ٦ - لتحقيق غاياتها تحول المؤسسة الصلاحيات التالية :

- الانحياز بالمنتجات الزراعية في داخل المملكة وخارجها وممارسة جميع الاعمال المتعلقة

بذلك .

ب - تصنيع المنتجات الزراعية الى المدى اللازم لتسويقها

ج - تقديم الخدمات التسويقية للمنتجين والمصدرين

د - انشاء واستئجار وإدارة الابنية والمنشآت لاغراض استلام وتصنيف وتوضيب وتخزين وتبريد المنتجات الزراعية وبيعها بالجملة وبالمفرق .

هـ - انشاء او المساهمة في انشاء وإدارة مصانع تصنيع المنتجات الزراعية بما في ذلك مصانع مواد وعصبات تعبئة وتغليف وحفظ المنتجات الزراعية المصنعة وغير المصنعة

و - استيراد وشراء واستئجار المعدات والآلات والادوات والمواد ووسائل النقل اللازمة لها :

مادة ٧ - لمجلس الوزراء بقرار يصدر عنه بتسليم من المجلس ان يحصر في المؤسسة والامدة التي يراها مناسبة شراء جزء او كل انتاج بعض اصناف وانواع المنتجات الزراعية التي يتوقع وزير الزراعة ان يعرضها المنتجون للبيع .

مادة ٨ - يجوز للمؤسسة :

أ - بيع المنتجات الزراعية التي تشتريها من المنتجين في الاسواق الداخلية لاغراض الاستهلاك المحلي بواسطة الوسطاء (الكسبيلية) او تصديرها الى الاسواق خارج المملكة بواسطة المصدرين .

ب - ان تصدر الى الاسواق الخارجية باسمها المنتجات الزراعية الخاصة بالمنتجين اذا ما طابروا اليها تصدير منتجاتهم لحسابهم الخاص .

ج - ان تستوفي بموجب نظام اجور الخدمات التسويقية التي تقدمها للمنتجين والمصدرين :
مادة ٩ - لا يجوز تصدير المنتجات الزراعية التي تعرضها المؤسسة للبيع في الاسواق الداخلية لاغراض الاستهلاك المحلي الى الاسواق الخارجية

مادة ١٠ - يحق للمؤسسة بموجب هذا القانون ان تستفيد من :

- المهايات والمنح والاعتمادات والارادات والقروض وبيع السندات المالية واية وسائل مالية اخرى محلية تيسر لاعمالها ومشاريعها
- القروض من الحكومات الاجنبية والمهايات والوكالات والمؤسسات الدولية بموجب القوانين والانظمة النالدة بموافقة مجلس الوزراء

مادة ١١ - تعتبر اموال المؤسسة اموال اميرية وتحصل ديونها بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وتمارس المؤسسة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور

مادة ١٢ - يحق للمؤسسة المساهمة في اية شركة او مؤسسة تتفق غاياتها مع غايات المؤسسة او تمارس عملا يساعد المؤسسة على تحقيق اهدافها

مادة ١٣ - يجوز للمؤسسة من اجل تأمين احتياجات الاسواق الخارجية او المصالح ان تتعاقد مع المنتجين لانتاج اصناف معينة من المنتجات الزراعية وان تقدم لهم البحوث والدراسات والمعلومات والسلفيات المالية اللازمة للانتاج

مجلس النواب

مادة ١٤ - ١ - يتألف رأسمال المؤسسة الاسمي والمصرح به من ستماية ألف دينار تؤمن من المصادر التالية :-

- (١) جميع موجودات المؤسسة السابقة
 - (٢) المساهمات التي تدفعها الحكومة للمؤسسة
 - (٣) اية مبالغ اخرى تحصل عليها المؤسسة ويقرر المجلس اعتبارها من رأسمال المؤسسة
- ب - تعيد الحكومة للقطاع الخاص من مساهمي المؤسسة السابقة المبالغ التي دفعوها على اربعة اقساط متساوية خلال عام واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون .

مادة ١٥ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة برئاسة وزير الزراعة وعضوية :-

- (١) ممثلين عن وزارة الزراعة - يتدبهما الوزير
- (٢) ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني - يتدبها الوزير
- (٣) ممثل عن وزارة النقل - يتدبها الوزير
- (٤) ممثل عن مؤسسة الاقراض الزراعي - يتدبها المدير
- (٥) ممثل عن المنظمة التعاونية الاردنية - يتدبها المدير

(٦) وستة ممثلين يعينهم مجلس الوزراء عمن القطاع الخاص ثلاثة منهم عن الجمعيات التعاونية الزراعية وثلاثة من المزارعين بتنسيب من الوزير ويكون ذلك التعيين لثلاث سنوات .

ولا يجوز تعيين عضو من القطاع الخاص باكثر من مؤسسة واحدة من المؤسسات الرسمية واكثر من لجنة دائمة وكذلك لا يجوز ان يعين موظفا حكوميا باكثر من مؤسسة رسمية واحدة .

وعلى الحكومة تعديل اوضاع جميع المؤسسات الرسمية والاجبان بما يتفق واحكام هذه الفقرة خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٦ - يعين مجلس الوزراء ، بتنسيب من مجلس الادارة ، مدير عام المؤسسة ومقتلار راتبه وعلاواته وشروط استخدامه ، على ان يقرن هذا القرار بالارادة الملكية .

مادة ١٧ - يكون مدير عام المؤسسة رئيسا لجهازها ويمارس الصلاحيات التي يخولها اليه المجلس ويكون مسؤولا عن ادارة اعمال المؤسسة وتنظيم مكاتبها واجهزتها .

مادة ١٨ - تحدد مكافآت اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من وزير الزراعة .

مادة ١٩ - يختار المجلس من بين اعضائه نائبا للرئيس في اول جلسة يعقدها .

مادة ٢٠ - ١ - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية من رئيس المجلس او بناء على طلب خطي يقدمه ستة اعضاء الى رئيس المجلس يوجبون به الاسباب الموجبة لعقد الاجتماع .

ب - يتوفر النصاب القانوني لاجلسات بحضور الرئيس وسبعة اعضاء على الاقل وتتخذ القرارات بأكثرية لا تقل عن ثلثي عدد الحاضرين .

ج - يجتمع المجلس برئاسة الرئيس ، وفي حالة غيابه يرأسه نائب الرئيس وفي حالة غيابهم يختار المجلس رئيسا مؤقتا للجلسة .

د - للمجلس ان يستدعي خبراء او مستشارين لحضور اجتهاداته للاستئناس بأرائهم دون ان يكون لهم حق التصويت .

مادة ٢١ - تودع اموال المؤسسة في حسابات خاصة لدى البنك المركزي ويجري السحب من هذه الحسابات بالطريقة التي يبينها النظام المالي للمؤسسة والى ان يصدر هذا النظام ، يجري السحب بالطريقة التي يقرها المجلس .

مادة ٢٢ - ١ - يجوز للمؤسسة بموافقة مجلس الوزراء ان تزيد او تنقص رأسمالها المصرح به الى الحد الذي تراه ضروريا .

ب - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بنهاية شهر كانون الاول من السنة ذاتها اما السنة المالية الاولى للمؤسسة فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر شهر كانون الاول من السنة التالية .

ج - تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ المحاسبة التجارية ويتولى مراقبة وتدقيق حساباتها فاحص حسابات قانوني يعينه ويحدد اتعابه مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس في بداية كل سنة مالية ، وللمجلس الوزراء ان يكلف ديوان المحاسبة بالقيام بهذه المهمة .

د - تعفى المؤسسة من الطوائع وجميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية المباشرة العائدة لجميع دوائر الحكومة والجزئية العامة بما في ذلك رسوم الجمارك والمكوس سواء اكانت تتناول رأس مال المؤسسة او اموالها الاحتياطية او دخلها او اموالها المقولة وغير المقولة وكافة معاملاتها وكلالائها كما تعفى معاملاتها الاقراض ، وما يفرع عنها من كافة الرسوم التي تستوفى في اية دائرة او مؤسسة بما في ذلك الطوائع .

مادة ٢٣ - يكون للمؤسسة ملاكها الخاص من الموظفين ويجري تعيينهم وتحديد حقوقهم وعزلهم والجناء خدماتهم وتعويضهم وجميع الامور الادارية المتعلقة بهم بنظام خاص .

مادة ٢٤ - اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، تحمل المؤسسة اداريا وماليا وفنيا وتشريعا محل المؤسسة السابقة ولها ان تحتفظ بمن يلزمها من موظفين ومستخدمين من تلك المؤسسة بقرار من مجلس الادارة مع المحافظة على حقوقهم المكتسبة بموجب القوانين والانظمة التي كانت تطبق عليهم ، كما تحمل المؤسسة محل المؤسسة السابقة في ملكية اموالها وموجوداتها على الخلافات اوضاعها وفي تحمل مالها من حقوق وتوابعها من التزامات .

مادة ٢٥ - لمجلس الوزراء ، بتنسيب من وزير الزراعة ، ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - تلغى جميع القوانين التي تعارض له مع احكام هذا القانون بما في ذلك قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٨ .

مادة ٢٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

مكونة من ٩٥٠

٧ - مقررات اللجنة الادارية

السيد الرئيس

نتقل الآن للبدء السابع من جدول اعمال اليوم، مقررات اللجنة الادارية، فأرجو من مقررهما سعادة السيد محمد الحاج عبد الله الفضل المنصة لتلاوة القرار رقم (٣) :

(١)

السيد المقرر

اللجنة الادارية

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٣/٥ برئاسة عطوفة رئيس اللجنة السيد وحيد العوران وحضور المقرر السيد محمد الحاج عبد الله والاعضاء السادة : نعم التل ، محمد المنور الحديدي ، عبد الوهاب الطراونة ، همد طاهر الكيلاني ، جلال مرزوق القلاب ، علي الزعبي ، فيصل الجازي ، رفعت المقي .

ونظرت في الأوراق والشكاوى الواردة وقررت ما يلي :-

(١) الشكاوى رقم (٢٧) المقدمة من السيد محمد الدمل الشيوط والمتضمنة قطعة ارض له ولجيشه ، توصي اللجنة بإحالة هذه الشكاوى لمعالي وزير المالية - الاراضي للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٢) الشكاوى رقم (٢٨) المقدمة من السادة الايدي العاملة والمتضمنة بعض المطالب لهم ، توصي اللجنة المجلس الكريم بإحالة هذه الشكاوى الى دولة رئيس الوزراء للنظر فيها واشعار المجلس بالنتيجة .

(٣) الشكاوى رقم (٢٩) المقدمة من السيد علي هاشم قاتوق بشأن تحصيل مبلغ (٣٠) ديناراً من جمعية تموين موظفي عمان التعاونية . توصي اللجنة المجلس الكريم بإحالة هذه الشكاوى لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٤) الشكاوى رقم (٣٠) المقدمة من عثمان ابو ودي - قرية ماعين والمتضمنة بشأن توزيع الاراضي . توصي اللجنة المجلس الكريم بإحالة هذه الشكاوى الى معالي وزير المالية / الاراضي والمساحة للنظر فيها على ضوء ما تسمح به القوانين المتبعة واعلام المجلس بالنتيجة .

(٥) الشكاوى رقم (٣١) المقدمة من السادة : عنهم محلات توفيق مرار ورفقاء والمتضمنة التعويضات للمتضررين في حوادث ايلول المأسفة . توصي اللجنة المجلس الكريم بإحالة هذه الشكاوى للجمعية لدولة رئيس الوزراء للامر بما يراه مناسباً واشعار المجلس بالنتيجة .

(٦) الشكاوى رقم (٣٢) المقدمة من الاسرة سميرة عثمان عرفات والمتضمنة عدم علاجها من الدكتور المقدم فؤاد حسن ، اخصائي العظام في المستشفى العسكري . توصي اللجنة بإحالة الشكاوى لمعالي القائد العام للقوات المسلحة الاردنية للنظر فيها وانصاف المستدعية واعلام المجلس الكريم بذلك .

(٧) الشكاوى رقم (٣٣) المقدمة من السيد فواز رباحه والمتضمنة رفض وزير الشؤون الاجتماعية دفع تعابه بصفته وسيط لاستئجار بناية الشؤون الاجتماعية . توصي اللجنة بإحالة هذه الشكاوى لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية للنظر فيها على ضوء الحظية والواقع واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(١)

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٣ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد فضل الدلقموني وبحضور كل من المقرر سعادة السيد رزق البطاينة والاعضاء معالي السيد بشارة غصيب ومعالي السيد عبد الوهاب الحايي وسماحة الشيخ عبد الباقي جمو وعطوفة السيد عمران المعاينة ومعالي السيد مفلح عودة الله وسعادة الشيخ فيصل بن جازي وعطوفة امين عام مجلس الامة السيد هاني خير وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق .

ونظرت في مشاريع الاتفاقيات الحالية عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها وتلقيها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

(١) الموافقة على مشروع اتفاقية لتنظيم العلاقات القضائية في الامور المدنية والتجارية بين جمهورية تركيا والمملكة الاردنية الهاشمية بالصيغة التي وردت فيها من الحكومة .

(٢) الموافقة على مشروع اتفاقية لتبادل المعونة في تسلم المجرمين والمسائل الجزائية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية بالصيغة التي وردت فيها من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

تأني لقرار لجنة الشؤون الخارجية ، فان جو من مقرر اللجنة عطوفة السيد رزق البطاينة الفضل المنصة لتلاوة قرار اللجنة رقم (٣) .

(٨) الشكاوى رقم (٣٥) المقدمة من السيد محمد عبد الغني حسين واولاده بشأن تفويض قطعة ارض . توصي اللجنة المجلس الكريم بإحالة هذه الشكاوى الى معالي وزير المالية / الاراضي للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٩) الشكاوى رقم (٣٦) المقدمة من السيد غالب خلف والمتضمنة بشأن وضع وزارة الاقتصاد الوطني شروط على المصدرين بان يكون التلك مصنع نابلس . توصي اللجنة المجلس الكريم بإحالتها لمعالي وزير الاقتصاد الوطني للنظر فيها وانصاف المشتكين بقدر ما تسمح الانظمة والقوانين واعلام المجلس بذلك .

(١٠) الشكاوى رقم (٣٧) المقدمة من اهالي وسكان حي نزال والمتضمنة تهبيد شارع فرعي وصوبته في فصل الشتاء . توصي اللجنة المجلس الكريم بإحالتها على معالي امين العاصمة للنظر فيها وانصاف الحي بحسب ما تسمح الامكانيات واعلام المجلس بذلك . توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة وعلى احالته للحكومة ؟
الجميع : موافقون .

٨ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية

السيد الرئيس

تأني لقرار لجنة الشؤون الخارجية ، فان جو من مقرر اللجنة عطوفة السيد رزق البطاينة الفضل المنصة لتلاوة قرار اللجنة رقم (٣) .

مجلس النواب

السيد المعاطة نائب الكرك

الايدكر معالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية
بمجلس النواب قرروا في الجلسة ان تقدم الشكر الى
وزير الخارجية على بيانه الذي ادلى به

السيد الدقموني نائب اربد

هذه ليس لها علاقة هذه قرارات ادارية وفلا
الجنة بعدما استعمت الى يالنه قروت تقديم الشكر
على موقفه الذي وقفه في المؤتمر .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع الاتفاقية لتنظيم
العلاقات القضائية في الامور المدنية والتجارية بين
جمهورية تركيا والمملكة الاردنية الهاشمية كما ورد من
الحكومة ووافقت عليه اللجنة

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص الاتفاقية كما وافق عليها المجلس
وبالصيغة التي سترفع بها الى مجلس الاعيان الموقر »

مشروع الاتفاقية

لتنظيم العلاقات القضائية في الامور المدنية والتجارية

بين

جمهورية تركيا والمملكة الاردنية الهاشمية

~~~~~

ان المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية رغبة منها في تنظيم الحياة القضائية لراعيها الاخرى في  
الاردن والراعي الاردنيين في تركيا في الامور المدنية والتجارية وفي تنظيم تبادل المساعدة بين السلطات القضائية  
لشعبين قد اتفقا على عقد اتفاق بهذا الشأن .

لقد عينت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية السفير الدكتور حازم نسيبة ممثلا ومفوضا فوق العادة عنها .  
وعينت حكومة الجمهورية التركية السيد ميمح باران الوزير فوق العادة ورئيس دائرة الشؤون القضائية  
والقانونية عنها .

« كمثليين مفوضين عنها »

ويعد ان تبادل المثلان وثائق التفويض وتبين انها سليمة . وقالوثة اتفقا على ما يأتي :

### المعاملة المتساوية

مادة ١ - يحظى رعايا الفريقين المتعاقدين بنفس الحماية القضائية لأشخاصهم وممتلكاتهم في بلد الفريق الآخر  
المنوطة لرعايا هذا الفريق وهم حرة مراجعة الحاكم وتقديم البشاي وفي ذات الشروط  
والاجراءات .

### المال الاحتياطي لتأمين رسوم المحاكم

مادة ٢ - لا يكلف رعايا الفريقين المتعاقدين المقيمين في تركيا او في الاردن الذين هم مدعون او متدعون  
في محاكم الفريق الآخر بتقديم اية ضمانة لحد كونهم اجانب او بسبب عدم وجود عمل اقامة او محل  
سكن لهم في ذلك البلد .

مادة ٣ - ان الاحكام المتعلقة برسوم المحاكم الصادرة في احدي الدولتين المتعاقدين ضد المدعين او المتدعين  
الذين اعفوا من تأمين المصروفات بمقتضى المادة الثانية او بمقتضى قوانين الفريق الذي نشأت فيه  
الدعوى تنفذ من قبل السلطات المختصة لدى الفريق المتعاقد الآخر بدون اية رسوم بناء على طلب  
يقدم بالطرق الدبلوماسية .

تنطبق نفس القاعدة على قرارات المحاكم التي تنص على تعيين مقدار الرسوم في وقت لاحق .

مادة ٤ - ان السلطة المختصة بالفصل في طلب تنفيذ الحكم تبحث وبدون سماع الفرقاء في الامور التالية :

- ١ - اذا كان الحكم قطعيا بمقتضى قانون الدولة التي صدر فيها .
- ٢ - اذا كان القرار مرافقا بترجمة الى لغة الدولة المطلوبة مصدقة من مرجع دبلوماسي او قنصلي  
للفريق الطالب .

التصريح الصادر من الجهة المختصة لدى الفريق الطالب والمتضمن ان القرار مكتسب  
لدرجة القطعية يكفي للوفاء بالشروط الواردة في البند الاول من هذه المادة .  
تصدق وزارة العدل في الدولة الطالبة على اختصاص الجهة المشار اليها . ويقضي ان  
يترجم التصريح والتصديق حسبما جاء في البند الثاني .

بناء على طلب الفريق الطالب تبت السلطة المختصة بالفصل في طلب التنفيذ في المصاريف  
والرسوم الناشئة عن تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة .

### المساعدة القضائية المجانية

مادة ٥ - يتمتع رعايا احد الفريقين المتعاقدين المقيمين في اقليم الفريق الآخر بالمعونة القضائية المجانية بلات  
الاجلوب التي يتمتع فيها الرعايا المجلدون .

مادة ٦ - تصدر شهادة فقر الحال من سلطات محل الإقامة الدائم للشخص الطالب وإذا لم يوجد عمل اقامة  
كهذا فتصدر عن سلطات محل السكن الحالي إذا لم يكن الشخص الطالب مقيما في اقليم احد الفريقين  
المتعاقدين فيكتفى بالشهادة الصادرة من الممثل السامي او القنصلي للدولة  
إذا لم يكن الشخص الطالب مقيما في البلد الذي تقدم فيه الطلب . فيقتضى تصديق شهادة فقر  
الحال حالاً من الممثل السامي او القنصلي للبلد الذي تقدم فيه الطلب .

مادة ٦

مادة ٧ - يمكن للسلطة المختصة في اصدار شهادة فقر الحال ان تحصل من سلطات الفريق المتعاقد الاخر على المعلومات المتعلقة بحالة الطالب المالية .

السلطة التي لها الفصل في طلب المعونة القضائية المجانية ان تقوم ضمن اختصاصها بفحص شهادة فقر الحال والمعلومات المعطاة من سلطات الفريق المتعاقد الاخر ولها اذا لزم الامر ان تطلب معلومات اضافية .

### تبليغ الوثائق القضائية

مادة ٨ - الوثائق العائدة للمسائل المدنية والتجارية الصادرة عن سلطات احد الفريقين المتعاقدين والمعونة الى اشخاص يقيمون في اقليم الفريق المتعاقد الاخر يجري تبليغها بالطرق الدبلوماسية . ويقتضي ان يتضمن الطلب المكتوب السلطة التي اصدرت الوثيقة ، واسماء وصفات القراء واسم وعنوان المخاطب ومامية الوثيقة ويقتضي ان تحرر باللغة الفريق المطلوب او باللغة الانكليزية .  
يرفق الطلب المذكور بترجمة عن الوثيقة المطلوب ابلاغها مصدقة طبقاً للقاعدة الواردة في المادة ٤ فقرة ٢ .

اذا لم تكن السلطة التي طلب اليها اجراء التبليغ المطلوب مخصصة فعلياً ان تحيل مباشرة الطلب الخلفي الى السلطة المختصة .

مادة ٩ - على الفريق المطلوب ان يقوم بناء على طلب السلطة الطالبة باجراء التبليغ وفقاً للاصول المرسومة في قانونها او وفقاً لاصول خاص لا يتعارض مع تشريعها .  
ترسل السلطة التي طلب اليها التبليغ وثيقة بالطرق الدبلوماسية تبين ان التبليغ قد تم . وفي حالة عدم اتمامه الاسباب التي ادت لذلك .

### كتب الانابة

مادة ١٠ - للسلطات القضائية لدى احد الفريقين المتعاقدين في المسائل المدنية والتجارية وبمقتضى قانونها ان تطلب من السلطات المختصة لدى الفريق الاخر بموجب انابات القيسام بجميع انواع الاجراءات القضائية .

توجه كتب الانابة بالطرق الدبلوماسية وترفق الوثيقة بترجمة بلغة الدولة المطلوبة او اللغة الانكليزية مصدقة من قبل الممثل السياسي او القنصلي للفريق الطالب .  
مادة ١١ - على السلطة المطلوبة ان تقوم بتنفيذ الانابة حسب الاصول المرسوم في قانونها ولها ان تقتضي الامر ان تفرز جزاءات هذه الغاية ومع ذلك فان لتلك السلطة ان تنبع اسلوباً خاصاً ببناء على طلب الفريق الاخر اذا لم يكن ذلك مخالفاً لقانونها .  
اذا رغبت السلطة الطالبة فانه يجري ابلاغها بزمان ومكان تنفيذ الانابة لتسكين الفريق الراغب من حضورها .

مادة ١٢ - يجري حل الصعوبات التي تنشأ عن تنفيذ طلب تبليغ او عن انابة بالطرق الدبلوماسية :

مادة ١٣ - يحق للفريق المطلوب ان يتمتع عن اجراء تبليغ او تنفيذ انابه اذا كان ذلك في اعتباره ماساً بسيادته او أمنه او نظامه العام . وكذلك يجوز الامتناع عن تنفيذ انابه اذا لم يكن تصديقه ثابتاً او اذا كان هذا التنفيذ لا يقع ضمن واجبات الهيئة القضائية .

مادة ١٤ - يحق للفريق المطلوب ان يطلب من الفريق الطالب المصاريف التالية فقط .

١ - التعويض المدفوع للشهود والخبراء .

٢ - المصاريف الناشئة عن تطبيق اجراء خاص في تنفيذ التبليغ او الانابة .

مادة ١٥ - يحق لكل من الفريقين المتعاقدين ان يقوم باجراء التبليغ مباشرة بواسطة ممثله الدبلوماسي والقنصلي ومن غير استعمال الاكراه لرحاياه في بلد الفريق الاخر ،  
تنطبق هذه القاعدة على تنفيذ الانابات وفي حاله قيام صعوبات في تطبيق هذه المادة تطبق احكام المادتين ٨ و ١٠ من هذه الاتفاقية .

« احكام ختامية »

مادة ١٦ - يجري التصديق على هذه الاتفاقية وتبادل وثائق التصديق في عمان

٢ - يبدأ سريان مفعول الاتفاقية بعد مرور شهر واحد على تبادل وثائق التصديق

٣ - يمكن الغاء الاتفاقية باسعار خطي وينتهي اجلها بعد انقضاء ستة اشهر من تاريخ اشعار الغاء  
واشعاراً بذلك وقع ممثلا الفريقين على هذه الاتفاقية وانتهوا اختتامهم عليها  
تحررت على نسختين باللغة الانكليزية في الفقرة

في اليوم من شهر ايلول لسنة ١٩٧١

عن حكومة الجمهورية التركية  
(الدمكر حرام : نسبية )  
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
(الدمكر حرام : نسبية )

- ٢ -

السيد الرئيس

ووافقت عليه اللجنة ؟

الجميع : موافقون

هل يوافق المجلس على مشروع اتفاقية لتبادل  
المعرفة في تسليم المجرمين والمسائل الجزائية بين المملكة  
الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية كما ورد في الحكومة

والتي على نص الاتفاقية كتبها وافق عليها المجلس  
وبالصيغة التي ستدرج بها الى مجلس الاعيان الموقر ؟

مجلس النواب

## اتفاقية

## لتبادل المعونة في تسليم الجرمين والمسائل الجزائية

بين

المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية

-----

ان المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية تعتبران ان تنظيم المعونة المتبادلة في الامور الجزائية وتسليم الجرمين سوف يسهم في تنمية العلاقات فيما بين الدولتين ولذا فقد قررا عقد اتفاق ، وهذه الغاية .  
حيث حكومة المملكة الاردنية الهاشمية السفير الدكتور حازم نسيه ممثلاً ومفوضاً فوق العادة عنها .  
وعينت حكومة الجمهورية التركية السيد سميح باران الوزير فوق العادة ورئيس دائرة الشؤون القضائية والقانونية عنها :

وهما بعد ان تبادلوا وثائق التفويض وتبين انها سليمة وقانونية اتفقا على ما يأتي :

## « الباب الاول »

## تسليم الجرمين

## مادة ١ - الالتزام بتسليم الجرمين :

يتمتع الفريقان المتعاقدان وفقاً للاحكام والشروط المبينة في هذه الاتفاقية بتسليم جميع الاشخاص الموجودين في اقليم الفريق المطلوب والذين اتخذت السلطات القضائية للفريق الطالب ضدهم اجراءات بخصوص جريمة او اللذين جرت ملاحقتهم او محاكمتهم او ادانته من قبل تلك السلطات :

## مادة ٢ - مجال التطبيق :

يجري التسليم في الجرائم التي يعاقب عليها بمقتضى قوانين الفريق الطالب والفريق المطلوب بعقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة او باية عقوبة اشد . واذا وقعت ادالة وحكم بالحبس في اقليم الفريق الطالب فيجب ان لا تقل مدة العقوبة المفروضة عن ستة اشهر .  
في جميع حالات المحاولة او الاشتراك بفعل طلب التسليم وفق الشروط المذكورة اعلاه .

## مادة ٣ - اسباب الرفض :

## لايجب طلب التسليم :

١ - اذا كانت الجريمة موضوع طلب تسليم ذات طبيعة سياسية او عسكرية او متعلقة باي منهما .  
ولا تعتبر الجرائم المرتكبة ضد رؤساء الدول والفراد عائلاتهم جرائم سياسية .

- ب - اذا كان الشخص المطلوب من رعايا الفريق المطلوب .  
ج - اذا وقعت الجريمة في اقليم الفريق المطلوب او اذا كان لسلطات هذا الفريق بمقتضى قوانينه صلاحية محاكمته مثل هذه الجريمة بالرغم من وقوعها خارج اراضيه .  
د - اذا امتنعت محاكمة او معاقبة الشخص المطلوب بسبب مرور الزمن بمقتضى قانون اي من الفريقين الطالب او المطلوب .  
هـ - اذا كانت الجريمة المعاقب عليها لدى الفريق المطلوب مشمولة بالعفو العام لدى الفريق الطالب او الفريق المطلوب .  
و - اذا كانت الاجراءات الجزائية قائمة لدى الفريق المطلوب ضد الشخص المطلوب من اجل فعل او اكثر من الافعال موضوع التسليم ، او اذا اتخذت السلطات المختصة للفريق المطلوب قراراً اما بعدم اتخاذ اجراءات واما بانتهاء الاجراءات او اذا صدر حكم بادانة او براءة الشخص المطلوب .  
ز - اذا كانت الجريمة المطلوب التسليم من اجلها بمقتضى قانون اي من الفريقين المتعاقدين جريمة تلاحق بناء على شكوى وتنقض بسحب هذه الشكوى .  
ح - اذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد ادين او برى لدى دولة ثالثة من اجل جريمة هي موضوع طلب التسليم .

## مادة ٤ - الطريق الدبلوماسي

يقدم طلب التسليم بالطرق الدبلوماسية .

## مادة ٥ - التحديد

يعود حق تحديد طبيعة الجرم التي من شأنها ان تؤدي الى رفض طلب التسليم وفقاً لما ذكر في المادة الثالثة حصراً الى السلطة في الدولة المطلوبة .

## مادة ٦ - وثائق طلب التسليم :

## ١ - اثناء التحقيق والمحاكمة :

## أ - وثيقة الطلب :

## ب - مذكرة توقيف صادرة بحق الشخص المطلوب :

## ج - وثيقة تتضمن زمان ومكان وطبيعة الفعل المكون للجريمة :

## د - وثائق اخري تبين سجل ولادة او هوية المتهم :

## هـ - وثائق وضور فوتوغرافية وسجلات بصمات الاصابع او اذ وجدت - من اجل

تشخيص هوية المتهم

مكتبة مجلس النواب



- و - نصوص المواد القانونية ذات العلاقة المطبقة على الجريمة .  
 ز - ضبوط الافادات - ان وجدت - مصدقة من المدعي العام والقاضي الذي يقوم بالتحقيق .  
 ٢ - في حالة الادانة وقبل صيرورة الحكم قطعيا .  
 أ - وثيقة الطلب .  
 ب - مذكرة توقيف صادرة بحق الشخص المطلوب .  
 ج - صورة مصدقة عن الحكم .  
 د - وثائق اخرى تبين سجل ولادة وهوية المتهم .  
 هـ - وثائق وصور فوتوغرافية وسجلات بصمات الاصابع - ان وجدت - وذلك من اجل تشخيص هوية المتهم .  
 و - نصوص المواد القانونية ذات العلاقة التي طبقت على الجريمة .  
 ز - ضبوط الافادات التحقيقية مصدقة من القاضي .  
 ٣ - بعد صيرورة الحكم قطعيا .  
 أ - وثيقة الطلب .  
 ب - مذكرة قبض صادرة بحق الشخص المطلوب .  
 ج - صورة مصدقة عن الحكم القطعي .  
 د - وثائق اخرى تبين سجل ولادة وهوية الجاني .  
 هـ - وثائق وصور اخرى فوتوغرافية وسجلات بصمات الاصابع - ان وجدت - وذلك من اجل تشخيص هوية المتهم .  
 و - نصوص المواد القانونية ذات العلاقة التي طبقت على الجريمة .  
 ٤ - يحق للفريق المطلوب اليه التسليم ، اذا لم تكن المعلومات المقدمة وفقا للمقررات السابقة كاملة ان يطلب معلومات اضافية وعلى الفريق الاخر ان يستجيب لهذا الطلب خلال شهر واحد واذا وجدت اسباب موجبة فيمكن باتفاق الطرفين المتعاقدين تمديد هذه المدة شهرا آخر .

#### مادة ٧ - التوقيف الاحتياطي :

في الحالات العاجلة يمكن للطرفين المتعاقدين طلب توقيف المطلوب احتياطيا قبل ارسال اوراق التسليم ويذكر في طلب التوقيف الاحتياطي طبيعة الجريمة ووجود مذكرة توقيف او حكم قطعي وتاريخ ومكان وقوع الجريمة ويمكن تقديم هذا الطلب للسلطات المختصة لدى الفريق المطلوب بالطريق الدبلوماسي او بالبريد العادي او بالبرق او بواسطة البوئيس الجنائي الدولي ( التيربول ) او بآلية اخرى يمكن استعمالها او بآلية اخرى يقبل بها الفريق الاخر .  
 على الفريق المطلوب ان يتخذ الترتيبات الضرورية للتوقيف الاحتياطي وان يسلخ الفريق الاخر بالنتيجة بأسرع وسائل الاتصال .

لا تزيد مدة التوقيف الاحتياطي عن ثلاثين يوما ومع ذلك وبناء على الطلب واذا اقتضت الضرورة ذلك فان مجموع مدة التوقيف يمكن ان تمتد حتى ستين يوما .

ان اخلاء سبيل المطلوب لا يمنع من اعادة توقيفه ومن التسليم اذا استلم ملف التسليم بعد ذلك :  
 اذا وصلت اوراق التسليم ضمن الوقت المعين فتمدد مدة التوقيف الاحتياطي حتى صدور قرار من السلطات المختصة بشأن التسليم ، فاذا قبل الطلب فيمدد التوقيف حتى اجراء التسليم .

#### مادة ٨ - التوقيف :

يوقف الشخص المطلوب من تاريخ وصول ملف التسليم والى ان تفصل السلطات المختصة في الطلب فاذا قبل طلب التسليم وجب تمديد التوقيف حتى اجراء التسليم .

#### مادة ٩ - تأخير اجراء التنفيذ :

عند التحقيق او المحاكمة من قبل السلطات القضائية لدى الفريق المطلوب في جريمة خلاف الجريمة موضوع طلب التسليم ، او في حالة وجود اداة بحق الشخص المطلوب يؤجل اجراء التسليم ولو سبق صدور حكم به الى ما بعد انتهاء التحقيق او المحاكمة او العقوبة او الى ان تلتى العقوبة او يشملها عفو .

#### مادة ١٠ - قرار التسليم وتسليم المجرم :

على الفريق المطلوب ان يبلغ الفريق الاخر بقراره بشأن طلب التسليم :  
 اذا قبل طلب التسليم فعلى الفريق المطلوب ان يشعر الفريق الطالب بمكان وزمان اجراء التسليم وبالمدة التي قضاهما الشخص المطلوب في التوقيف :  
 يغفل سبيل الشخص المطلوب اذا لم يتم استلامه خلال مدة ثلاثين يوما متتالية تلي التاريخ المعين لاجراء التسليم .

للفريق المطلوب ان يرفض طلبا جديدا لتسليم الشخص الذي لم يجر استلامه على هذا الوجه متى تعلق الطلب بذات الجريمة .

اذا هرب الشخص المطلوب وعاد الى اقليم الفريق المطلوب فيمكن تقديم طلب استرداد جديد من غير تقديم الوثائق المذكورة في المادة السادسة .

#### مادة ١١ - الترجمة :

يقدم الفريقان المتعاقدان وثائق طلب التسليم وفقا لقوانين والظمة كل منهما وتوفى الوثائق المذكورة بترجمات لما بلغة الفريق المطلوب .

مجلس النواب

مادة ١٢ - قاعدة التخصيص :

لا يجوز التحقيق مع الشخص المسلم بموجب هذه الاتفاقية أو محاكمته أو توقيفه أو تعريضه لأي نوع من حجز حريته من جراء أفعال أو أحكام بالإدانة لم ترد في طلب التسليم وسابقة لتاريخ مغادرته بلاد الفريق المطلوب .

تتوقف الحصانة المنصوص عليها في الفقرة السابقة في الحالتين التاليتين :

- أ - إذا وجدت من الفريق المطلوب موافقة صريحة .
- ب - إذا أتيحت للشخص المسلم فرصة مغادرة البلاد خلال مدة خمسة وأربعين يوما متتالية تلي تاريخ الإفراج النهائي عنه ورغم ذلك بقي في إقليم الفريق الطالب أو إذا عاد إليه غتارا بعد أن غادره .

مادة ١٣ - طلب التسليم من قبل دولة ثالثة .

يبت الفريق المطلوب في طلبات التسليم المقدمة بخصوص نفس الشخص من الفريق الآخر ودولة ثالثة .

مادة ١٤ - تسليم الأشياء والممتلكات النفيسة :

١ - يقوم الفريق المطلوب وفق قانونه وبناء على طلب الفريق الآخر بضبط وتسليم الأشياء والممتلكات النفيسة التالية :

- أ - الأشياء والممتلكات النفيسة التي يمكن استعمالها كدليل .
- ب - الأشياء والممتلكات النفيسة التي وجدت بحوزة الشخص المطلوب . وضبطت منه عندلقاء القبض عليه أو التي اكتشفت فيما بعد .
- ج - ترسل الأشياء والممتلكات النفيسة المذكورة حين إرسال الشخص المحكوم بتسليمه إذا تعلق إرسالها بالبريد .

٢ - تسلم الأشياء والممتلكات النفيسة المذكورة ولو لم يمكن تنفيذ التسليم بسبب موت أو هرب الشخص المطلوب .

٣ - إذا كانت الأشياء والممتلكات النفيسة ضرورية لإجراءات قائمة لدى الفريق المطلوب فيمكن الاحتفاظ بها مؤقتا كما يمكن تسليمها بشرط إعادتها .

٤ - لا تمنح حقوق الفريق المطلوب والأشخاص الثالثة في الأشياء والممتلكات النفيسة فإذا وجدت مثل هذه الحقوق تعاد الأشياء والممتلكات النفيسة بدون أية مصاريف إلى الفريق المطلوب وذلك في أسرع وقت ممكن بعد المحاكمة .

مادة ١٥ - المرور عبر البلاد :

مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية يسمح الفريقان المتعاقدان بمرور الأشخاص الجاري تسليمهم للفريق الآخر من قبل دول ثالثة عبر أراضيها .

مادة ١٦ - النفقات :

١ - يتحمل الفريق المطلوب النفقات حتى لحظة تسليم الشخص المطلوب ويعدها بتحمل الفريق الطالب النفقات .

٢ - يتحمل الفريق الطالب النفقات الناشئة عن المرور عبر البلاد :

مادة ١٧ - إبلاغ القرارات :

يوافق الفريقان المتعاقدان على أن يبلغ كل منهما الآخر بنتائج التحقيق والمحاكمة المنعقدتين بالشخص المسلم وعلى أن ترسل صورة مصدقة عن أي حكم قطعي يصدر بهذا الخصوص :

الباب الثاني

المعونة المتبادلة في المسائل الإجرائية

مادة ١٨ - مجال التطبيق :

١ - يتعهد الفريقان المتعاقدان بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية أن يمنح كل منهما الآخر المعونة المتبادلة لأبعد حدودها بما يتعلق في الجرائم التي يعود أمر معاقبتها عند طلب المعونة إلى السلطات القضائية للفريق الطالب وذلك في الأمور التالية :

- أ - إيصال كل أنواع الوثائق القضائية وخاصة مذكرات الجلب .
- ب - تنفيذ الأبحاث لسماع الأشخاص المتهمين والشهود والخبراء .
- ج - تنفيذ الخدمات القضائية الأخرى مثل الكشف والتفتيش والضبط .

٢ - لا تطبق أحكام هذه الاتفاقية على تنفيذ الأحكام وقرارات التوقيف .

مادة ١٩ - أسباب الرفض :

يجوز رفض طلب المعونة القضائية من قبل السلطات المختصة :

- أ - إذا كان الطلب بحسب رأي الفريق المطلوب متعلقا بجرم سياسي أو عسكري أو مرتبط بأي منهما .
- ب - إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه - بحسب رأي الفريق المطلوب - المساس بسيادته أو أمنه أو بنظمته العام أو بالمبادئ العامة للقانون .

مادة ٢٠ - الأصول :

ينفذ طلب المعونة القضائية وفقا لقانون الفريق المطلوب وعلى سلطات هذا الفريق أن تمارس وسائل الإكراه التي تطبق في الإجراءات الجنائية لإجبار المشتبهين بسبب رفض تقديم المعونة .

مادة ١٨



## مادة ٢١ - الترجمة .

على الفريقين ارفاق طلبات المعونة المتعلقة بالتبليغات والائانات والوثائق الاخرى العائدة للمعونة القضائية بترجمات بلغة الفريق المطلوب .

## مادة ٢٢ - التبليغ .

١ - يتخذ الفريق المطلوب وفقا لقانونه التبليغات المتعلقة بالاصول والقرارات انقضائية التي ترسل اليه من الفريق الطالب من اجل تبليغها .

٢ - اذا وجد الفريق الطالب ان حضور شاهد او خبير امام سلطاته القضائية ضروري بشكل خاص فعليه ان يذكر ذلك في طلب التبليغ . وعلى الفريق المطلوب ان يدعو الشاهد والخبير للمثول امام السلطات القضائية .

على الفريق المطلوب ان يعلم الفريق الطالب بمحور الشاهد او الخبير اذ يمثل الشاهد او الخبير مهما كانت جنسيته امام سلطات الفريق الطالب القضائية بناء على الدعوة فلا يجوز التحقيق معه او توقيفه او تعريضه لاي نوع من حجز الحرية من سجون او افعال او احكام بالادانة سابقة لتاريخ مغادرته اقليم الفريق المطلوب كما لا يجوز محاكمته او تعريضه للعقوبة بصفة فاعل او شريك او متدخل في الجريمة التي هي محل المحاكمة .

يتحمل الفريق الطالب النفقات الواجب دفعها للشاهد او الخبير بما في ذلك نفقات المعيشة والسفر ونحسب هذه النفقات ابتداء من محل اقامته وباسعار تساوي على الاقل تلك المنصوص عليها في الانظمة المرعية في البلد الذي يجري فيه سماع الدعوى .

اذا وقع طلب محدد فيجوز لفريق المطلوب ان يدفع للشاهد او الخبير دفعة على الحساب تدون على مذكرة الدعوى ويعاد دفعها من قبل الفريق الطالب .

## مادة ٢٣ - رفض الاستجابة للمذكرة الدعوى .

اذا تخلف الشاهد او الخبير عن الاستجابة للمذكرة دعوى بالحضور طلب تبليغها فلا يجوز ايقاع اية عقوبة او وضع اية قيود عليه ولو تضمنت المذكرة ذلك الا اذا دخل اقليم الفريق الطالب مختارا بعد ذلك وصدرت اليه الدعوة مجددا .

## مادة ٢٤ - الاائانات والاشياء والضبوط والوثائق .

١ - يقوم الفريق المطلوب وفق قوانينه بتنفيذ الاائانات المتعلقة بمسألة جزائية والموجهة له من السلطات القضائية للفريق الطالب بقصد اجراء تحقيق او جمع ادلة او ملفات ووثائق .

٢ - هل الفريق الطالب الذي يرغب ان تكون شهادات الشهود والخبراء بالقسم ان يطلب ذلك صراحة . وعلى الفريق المطلوب تلبية الطلب الا اذا كان ممنوعا بمقتضى قوانينه .

٣ - للفريق المطلوب ان يرسل نسخا مصدقة او نسخا مصورة مصدقة عن الضبوط والوثائق المطلوبة الا اذا طلب الفريق الطالب صراحة ارسال الاصل وفي هذه الحالة يبدل الفريق المطلوب كل جهد لتلبية الطلب .

## مادة ٢٥ - تسليم وإعادة الاشياء والملفات والوثائق .

١ - للفريق المطلوب ان يأخر تسليم اية اشياء او ضبوط او وثائق اذا كان بحاجة لها بخصوص اجراءات جزائية قائمة .

على الفريق الطالب في اسرع وقت ممكن ان يعيد الى الفريق المطلوب بدون اية مصاريف اية اشياء وأصل الضبوط او الوثائق المسلمة اليه تنفيذا لائانة الا اذا تنازل الفريق الاخر عن استعادتها .

## مادة ٢٦ - قرارات الادانة .

١ - على الفريق المطلوب ان يرسل نسخا عن قرارات الادانة وكافة المعلومات الاخرى المطلوبة من السلطات القضائية للفريق المتعاقد الاخر واللازمة في مسألة جزائية وذلك الى المدى الذي تكون فيه ميسورة لسلطاته القضائية في قضية مماثلة .

٢ - في كل حالة خلاف المشار اليها في الفقرة السابقة تجري تلبية الطلبات المماثلة طبقا لاحكام قانون الفريق المطلوب .

## مادة ٢٧ - نقل المعلومات .

١ - يعلم كل من الفريقين الاخر بالاحكام الصادرة على رعايا الفريق الاخر والتي يجب تدوينها في السجلات القضائية طبقا لقانون البلد الذي صدر فيه الحكم .

تتضمن الوثائق المرسلة على هذا الوجه معلومات على الحالة الشخصية للمحكوم وعن الحكم والحكمة التي اصدرته والجريمة وتاريخ الادانة والنصوص القانونية التي طبقت وانثارها الفرعية .

## مادة ٢٨ - محتويات الطلب .

١ - يجب ان يتضمن طلب المعونة المتبادلة بخصوص التبليغات :

أ - السلطة التي اصدرت الطلب .

ب - موضوع وسبب الطلب .

ج - اسم وعنوان الشخص المطلوب تبليغه .

٢ - يجب ان يتضمن طلب المعونة المتبادلة في المسائل الاخرى :

أ - المعلومات الواردة في البندين (أ، ب) من الفقرة السابقة مع معلومات بشأن الجريمة المدعاة وخلاصة وقائعها .

ب - المعلومات التي يراد الحصول عليها من المتهم أو الشاهد أو الفريق المتضرر أو المشتكى او الخبراء او اية معلومات اخرى مطلوبة .

مكتبة مجلس النواب



## مادة ٢٩ - التفقات .

لا ترد التفقات التي تتكدها سلطات الفريق المطلوب في سبيل الاستجابة لطلب المونة في المسائل الجزائية وفق احكام هذه الاتفاقية .

## مادة ٣٠ - الطريق الدبلوماسي .

تقدم طلبات المونة المتبادلة بالطرق الدبلوماسية .

## مادة ٣١ - التبليغات .

١ - يمكن لاحد الفريقين المتعاقدين ان يجري بالطرق الدبلوماسية التبليغات المتعلقة بتحقيقات او محاكمات تجريها السلطات القضائية للفريق الاخر او يتوجب عليها اجراؤها .

٢ - ترفق التبليغات بالوثائق التالية :

أ - اصل او صور مصدقة للوثائق المتعلقة بالقضية والادلة المثبتة اذا لزم الامر .

ب - نصوص قانون العقوبات المنطبقة على الجريمة والمعمول بها في مكان ارتكابها .

٣ - تعاد بدون اية مصاريف الاموال والوثائق الاجلة التي ارسلت كادلة مثبتة وذلك في اقرب وقت ممكن بعد انتهاء المحاكمة مالم يتنازل الفريق المطلوب عن استعادتها .

٤ - على الفريق المطلوب ابلاغ الفريق الطالب عما اذا بوشرت الاجراءات الجزائية وعن نتائج القضايا المنتهية وان يبعث اليه بصورة مصدقة او مصورة عن الحكم القطعي .

## مادة ٣٢ - بدء التنفيذ والالغاء

١ - يجري التصديق على هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق التصديق في عمان .

٢ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد مرور شهر على تبادل وثائق التصديق .

٣ - يمكن الغاء هذه الاتفاقية بارسال اشعار خطي وينتهي مفعولها بانقضاء ستة اشهر على اشعار الالغاء . واشعارا بذلك وقع ممثلو الفريقين على هذه الاتفاقية واثبتوا اختتامهم عليها .

تحررت على نسختين باللغة الانكليزية في القره .

في اليوم

من شهر ايلول لسنة ١٩٧١ .

عن حكومة الجمهورية التركية

من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

( جميع بارزان )

( الدكتور حاتم لسيه )

السيد الرئيس

الكيلاني ، رزق البطاينة ، عبد الوهاب الطراونة ،  
واسماعيل حجازي ؟  
الجميع : موافقون

٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت اجنات جلسة اليوم وسأهين موعد  
وموضوع الجلسة القادمة فيما بعد وسأعلمكم به .

هل يوافق المجلس على تشكيل لجنة لوضع  
صيغة قرار المجلس حول مشروع الملائكة العربية  
المتحدة من الاعضاء السادة : عبد الباقي جمو ، اميل  
الفوري ، محي الدين الحسيني ، رياض المفلح ،  
سلمان القضاة ، فضل الدلقموني ، محمد طاهر زيد

( وانتهت الجلسة )

• قرار المجلس بالوقائع بأمر هذا العدد .

امين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس النواب

هاني خير

عادل عريفات

## تعريف

- ١ - صدر هذا العدد باشراف امين عام مجلس الأمة : الاستاذ جاني خير .
- ٢ - اعد وروى وقام بتنظيم هذا العدد : مساعدا امين عام مجلس الأمة : السيدان خليل عصفور وعبدان يعون ومنظم الضبط : وسكرتير اللجان السيدان فاطم مرزوق ومنظم الضبط : السيدان مأمون ابو عزام
- قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور الخلة : السيدان لدير عطيوات

مجلس النواب

## وقائع العدد

- ٩ -

\*\*\*\*\*

ارجو ان الى قرار مجلس النواب الاردني المتخذ بالجلسة التاسعة  
المتعددة بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ :

« ان مجلس النواب الاردني الممثل الشرعي للشعب في ضفتي المملكة الاردنية الهاشمية قرر بالاجماع في  
جلسته المتعددة بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ ، بمرارة الخطورة الجريئة المخالفة التي خطاها جلالة الملك الحسين المعظم  
باعلان صيغة المملكة العربية المتحدة وتأيدتها . هذه الصيغة التي تهدف الى تنظيم المملكة تنظيمًا مثاليًا سلبًا ينسجم  
مع آمال الشعب وامانيه في الوحدة والتحرير . وتوطيد اواصر الاخوة والمحبة بين أبناء الشعب الواحد في  
القطرين الشقيقين .

وان هذه الصيغة تبرز الشخصية الفلسطينية وقطر فلسطين وتحقق رغبات وامال الفلسطينيين بعد ان كادت  
المؤامرات الدولية والخلافات العربية تنزل بالقضية الفلسطينية الى مهاوى النسيان ومتاهات الضياع .

كما تنادي بعض الجهات العربية في استغلال هذه القضية بتسخير بعض أبناء الشعب الفلسطيني لامور  
لا تمت للقضية الفلسطينية بصلة .

وان مجلس النواب يعتبر هذه الصيغة من شؤون الاردن الداخلية يعود حق الفصل فيها لاؤلئك الذين عاشوا  
وما زالوا يعيشون فلسطين ووطننا وقضية ومعرفة .

ويؤكد المجلس ان الجهة الوحيدة التي لها الحق الشرعي في تمثيل شعب المملكة بصفيتها هي الدولة الاردنية  
ممثلة بجلالة الملك الحسين المعظم . هذه المملكة التي يشكل مواطنوها الفلسطينيون الغالبية العظمى من أبناء  
الشعب الفلسطيني ويمثلون في اجهزة الدولة المختلفة اعياناً ونواباً ووزراء ورؤساء بلديات وضباطاً وجنوداً  
وموظفين ويسهمون في بناء كيان هذه المملكة في كافة مجالات الحياة ومرافقها مواطنين غلصين ورجال  
اقتصاد عاملين . والمجلس يبدي اسفه الشديد لمواقف بعض الافقاء العرب الظالمة من هذه الصيغة واهدافها  
السليمة المخالفة ويمتلك حملات التضييق المسعورة التي تقوم بها بعض اجهزة الاعلام العربية ضد هذا البلد .  
هدى الله امثلاً سبوا السبيل وهو نعم المولى ونعم النصير .

مع فائق الاحترام وبخالص التحية

رئيس مجلس النواب الاردني

كامل عريقات

واقده ارسل هذا القرار الى كل من الملك والرؤساء التالية اسماءهم :

حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم

حضرة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني المعظم

سيادة رئيس جمهورية مصر العربية

سيادة رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

سيادة رئيس الجمهورية العربية السورية

سيادة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

سيادة رئيس الجمهورية العربية اليمنية

سيادة رئيس جمهورية اليمن الشعبية

سيادة رئيس الجمهورية العربية الليبية

فخامة رئيس الجمهورية الايتانية

فخامة رئيس الجمهورية التونسية

سمو امير دولة الكويت المعظم

عظمة الشيخ امير البحرين المعظم

عظمة الشيخ امير دولة ابو ظبي المعظم

عظمة الشيخ امير دولة قطر المعظم

سيادة رئيس الجمهورية العراقية الافخم

عظمة الشيخ سلطان عمان المعظم

سيادة رئيس مجلس الشعب المصري

سيادة رئيس مجلس الشعب السوري

دولة رئيس مجلس النواب اللبناني

معالي رئيس مجلس النواب التونسي

معالي رئيس مجلس الامة الكويتي

معالي رئيس مجلس النواب بالمملكة المغربية

معالي رئيس المجلس الاستشاري لدولة اتحاد الامارات العربية

معالي امين الجامعة العربية

سكرتير الامم المتحدة

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة